

شكر وتقدير

تنشر إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في ربيع كل عام تقريرها عن *مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO)* لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. ويمثل التحليل والتوقعات الواردة في التقرير جزءاً لا يتجزأ من دور الإدارة في مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويستند التقرير في الأساس إلى المعلومات التي يجمعها خبراء الإدارة من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير تحت الإشراف العام للسيد جهاد أزعر (مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتولى إدارة المشروع السيدة تالين كورنتيليان (نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) والسيد على العيد (نائب رئيس قسم الدراسات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وكان المساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم السادة سليم كاكير وعاطف شودري وماثيو غارنر، بمساهمات إضافية من فيليب باريت ويواز ناندوا.

وقام بتدقيق النص المترجم كل من السيدة مروة النسعة والسيدة إيمان بن محمد والسيد مجدي دبيش والسيدة نجلاء نخلة والسيد إيسوف ساماكي والسيد محمد زاهر بالتنسيق مع السيدة بيلينا إيدينوفا.

وساعد في العمل البحثي السادة جوهر أباجيان وهورهي دي ليون ميراندا وسيباستيان هيرادور غوزمان. وقدمت الدعم الإداري دايانا كاييرو وإستير جورج. وساعد في تحرير النص الإنجليزي السيد كوبر آلن بالتعاون مع السيدة ليندا لونغ والسيدة لوسي موراليس من إدارة التواصل بالصندوق.

التطورات العالمية: الانعكاسات بالنسبة لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو العالمي هذا العام ليسجل ٣,٣% يعقبه تعاف محفوف بالمخاطر في عام ٢٠٢٠ (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد تراجعت آفاق النمو خلال العام الماضي، وانخفضت تنبؤات عام ٢٠١٩ بأكثر من نصف نقطة مئوية عن المتوقع منذ عام واحد. وبالرغم من أن حجم التباطؤ المتوقع متماثل تقريبا في جميع أنحاء العالم، فإن أسبابه تتفاوت من بلد لآخر (راجع الجدول). ففي أوروبا، تتأثر

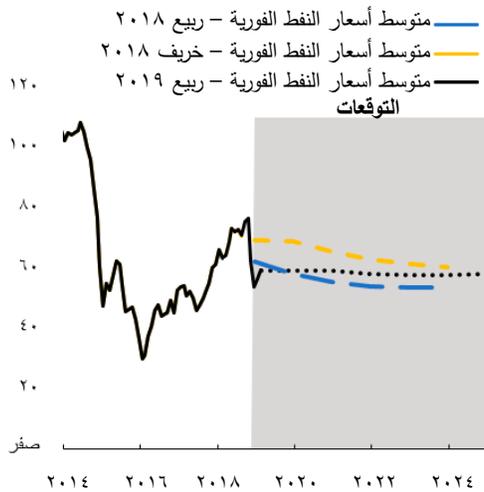
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٢٤-٢٠١٨					
٢٠٢٤-٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٣,٦	٣,٦	٣,٣	٣,٦	٣,٨	العالم
١,٤	١,٥	١,٣	١,٨	٢,٤	منطقة اليورو
١,٦	١,٩	٢,٣	٢,٩	٢,٢	الولايات المتحدة
٥,٧	٦,١	٦,٣	٦,٦	٦,٨	الصين
١,٦	١,٧	١,٦	٢,٣	١,٦	روسيا
٢,٨	٣,٢	١,٥	١,٨	٢,٢	منطقة MENAP
٢,٠	٢,٨	٠,٤	٠,٦	١,٣	بلدان MENAP المصدرة للنفط
٢,٦	٢,٩	٢,١	١,٢	٢,٥	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤,٣	٤,٠	٣,٦	٤,٢	٤,١	بلدان MENAP المستوردة للنفط
٤,٣	٤,١	٤,١	٤,٢	٤,٩	منطقة القوقاز وآسيا الوسطى
٤,٣	٤,١	٤,٠	٤,١	٤,٨	بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المصدرة للنفط والغاز
٤,١	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٢,٩	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤,٥	٤,٥	٤,٥	٥,١	٦,٠	بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المستوردة للنفط والغاز

المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الآفاق سلبا نتيجة اضطراب إنتاج السيارات في ألمانيا، والمخاوف بشأن أوضاع المالية العامة، والاحتجاجات، وعدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي الصين، نجد أن التوترات التجارية وتدابير التشديد التنظيمي اللازمة لكبح صيرفة الظل تتسبب في إعاقة النمو. وفي روسيا، ستخضع معدلات النمو على الأرجح نتيجة تراجع أسعار النفط وأجواء عدم اليقين الناشئة عن العقوبات المفروضة.

التغير في أسعار النفط

(متوسط أسعار النفط الفورية، بالدولار الأمريكي للبرميل)



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متوسط أسعار النفط الفورية هو متوسط سعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسطى.

وتتمثل زيادة ضعف الطلب الخارجي، لا سيما من الشركاء التجاريين الأساسيين (الصين وأوروبا وروسيا)، أحد التحديات الرئيسية أمام مختلف بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. كذلك فإن تراجع أسعار النفط مؤخرا سيكون له تأثير سلبي على البلدان المصدرة للنفط. وفي أكتوبر، بلغت الأسعار ذروتها متجاوزة ٨٠ دولارا أمريكيا للبرميل. وفي ظل اضطرابات العرض في إيران وليبيا وفنزويلا، بدأ ارتفاع الأسعار مجددا أمرا ممكنا. ولكن أسعار النفط تراجعت تراجعا حادا منذ ذلك الحين بسبب زيادة ضعف النمو العالمي، وقوة الإنتاج في الولايات المتحدة، والإعفاء المؤقت لبعض الصادرات النفطية الإيرانية من العقوبات. ونتيجة لذلك، تراجعت الأسعار إلى ٥٠ دولارا أمريكيا للبرميل في يناير، وإن كانت قد ارتفعت مؤخرا إلى ٦٥ دولارا أمريكيا تقريبا (انظر الشكل البياني). وفي الوقت نفسه، صارت أسعار النفط تشهد المزيد من التقلبات.

وبينما تظل آفاق النفط دون تغيير يذكر على المدى الطويل جدا، تشير التوقعات إلى أن الأسعار ستظل منخفضة مقارنة بتنبؤات الخريف لعدة سنوات. ويعد الأثر

الواقع على الناتج ومراكز المالية العامة من التحديات المعتادة الأخرى التي تواجه بلدان المنطقة، لا سيما بعض البلدان المصدرة للنفط (الجزائر والبحرين وعمان).

وتخيم على آفاق بلدان المنطقة مستويات مرتفعة من عدم اليقين الذي يتمثل أحد أسبابه في *الانكشاف تجاه المخاطر الخارجية*، وهو ثالث الموضوعات التي يناقشها الفصلان التاليان.

- *التوترات التجارية* بين الولايات المتحدة والصين قد تطول، ولكنها قد تعالج سريعا أيضا (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*). وبغض النظر عن أي اتفاق تجاري يمكن التوصل إليه في الأجل القريب، سيستمر على الأرجح تأثير النزاعات التجارية والأمنية الجارية على الآفاق في المنطقة من خلال اضطرابات سلاسل العرض وتراجع الاستثمار.

- *زيادة تقلبات أسعار النفط* قد تستمر في ظل بيئة عالمية يسودها عدم اليقين (راجع الفصل الأول). وسيؤثر ذلك سلبا على أرصدة المالية العامة والموازن الخارجية في البلدان المصدرة للنفط. وقد يمتد التأثير إلى البلدان المستوردة للنفط أيضا، لا سيما من خلال تقادم حالة عدم اليقين في المنطقة وتراجع تحويلات المغتربين وزيادة تقلباتها (أرمينيا وطاجيكستان).

- *الأوضاع المالية العالمية* تحسنت مؤخرا ولكنها سنظل متقلبة على الأرجح، ومن الممكن حدوث تحول مفاجئ في المزاج العام في الأسواق (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير *الاستقرار المالي العالمي*). وفي هذه الحالة، قد ترتفع فروق أسعار الفائدة ارتفاعا حادا، مما يعرض البلدان إلى خطر زيادة أعباء الفائدة (البحرين ومصر ولبنان)، وإعادة تقييم الدين الأجنبي (جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان)، وضغوط القطاع المالي (أذربيجان وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان).

- *المخاطر الجغرافية السياسية* مرتفعة. فعدد من بلدان المنطقة يقع في دائرة الصراعات أو خرج منها مؤخرا. وليس من الواضح حتى الآن ما ستؤول إليه التطورات الجغرافية-السياسية الكبرى أو إلى متى ستستمر - بما في ذلك التوترات بين الهند وباكستان، والمظاهرات الكبيرة وعدم اليقين السياسي في الجزائر، وإمكانية تحقيق السلام في أفغانستان، والعقوبات المفروضة على إيران. وقد تدفع حالة عدم اليقين تلك المستثمرين إلى تصور مزيد من المخاطر في المنطقة ككل، مما يؤدي إلى خروج التدفقات الرأسمالية وضغوط على أسعار الصرف. وقد تترتب على ذلك بدوره آثار مرتدة في صورة مزيد من تقلبات أسعار النفط وعدم اليقين بشأن الأوضاع الإقليمية.

وتسهم هذه الأحداث المعاكسة على المستويين العالمي والإقليمي في تقادم التحديات التي تواجه صناعات السياسات في سعيهم لدعم النمو. ويشهد عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) توترات اجتماعية متنامية في ظل تراجع النمو والإرهاق الناتج عن الإصلاحات، مما يهدد استقرار الاقتصاد الكلي (راجع الإطار ١). وقد تؤدي هذه التوترات أيضا إلى الانحراف عن مسار الإصلاحات الضرورية، مما قد ينتج عنه صراعات ومزيد من عدم اليقين بشأن الأوضاع الإقليمية.

وفي ظل التكلفة المرتفعة المترتبة على سلبية السياسات، تزداد أهمية التصدي للتحديات القادمة. وينبغي حاليا أن يعمل صناعات السياسات في جميع بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على تحقيق نمو أكبر وأكثر احتواء للجميع قبل أن تزداد صعوبة الأوضاع.

- *في بلدان MENAP المصدرة للنفط*، ثبت أن سياسات المالية العامة المسيرة للاتجاهات الدورية أصبحت أقل دعما للنمو في السنوات الأخيرة، مما أبرز مواطن الضعف الاقتصادي الهيكلي. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط المحققة لتعادل المالية العامة وما يقترن به من تراجع متوقع في وثيرة الضبط المالي، أصبحت البلدان عرضة لمخاطر تجدد تقلبات أسعار النفط وزيادة ضعف الاقتصاد العالمي. وسيساعد ارتكاز سياسة المالية العامة على إطار متوسط الأجل في حماية الاقتصادات من تقلبات أسعار النفط وإعادة بناء الحيز

المالي اللازم تدريجياً. كذلك فإن التصدي للفساد، وزيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي جميعها عوامل ستساعد في تنويع الاقتصادات ودعم تحقيق نمو أكبر وأكثر احتواء للجميع.

- وفي بلدان MENAP المستوردة للنفط، زادت أعباء الدين العام زيادة كبيرة خلال العقد الماضي، مما ساهم في تنامي مخاطر الأجل القريب والحد من الخيارات المتاحة على مستوى السياسات للتصدي لمواطن الضعف الهيكلي المزمن. وهناك حاجة ماسة إلى تكييف جهود الضبط المالي الداعم للنمو بغرض إعادة بناء القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر وتكوين الحيز اللازم لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى رفع معدلات النمو على المدى المتوسط، بما في ذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الحوكمة، وزيادة مرونة سوق العمل، وتشجيع التكامل الإقليمي، وتعزيز المنافسة السوقية.
- وفي القوقاز وآسيا الوسطى، لا تزال آفاق النمو مستقرة في أعقاب التعافي من الصدمات الخارجية الكبيرة التي وقعت خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. غير أن التحديات التي خلفتها هذه الصدمات ولم يتم علاجها حتى الآن، بما في ذلك الناتجة عن مواطن الضعف في بعض النظم المصرفية والإصلاحات الهيكلية غير المكتملة، تؤدي إلى انخفاض كبير في النمو عن مستوياته الممكنة على المدى الطويل. وفي ظل تراجع التجارة العالمية والتوترات التجارية المستقبلية المحتملة، صار التصدي لهذه التحديات أشد صعوبة وأكثر إلحاحاً. ويستلزم ذلك العمل على استكمال إصلاح القطاع المالي، وتحديث أطر السياسة النقدية بالكامل، وتحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك من خلال تعزيز الحوكمة.

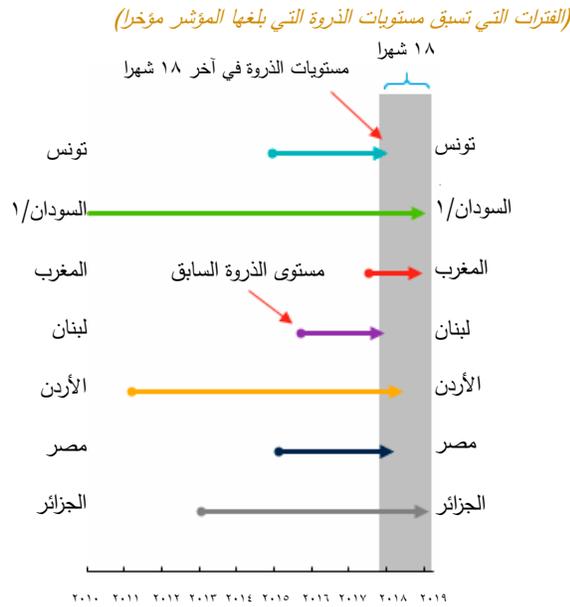
وتتيح هذه التحديات لصناع السياسات عبر بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فرصة لبناء مجتمعات أكثر ثراءً وعدالة. فعلى سبيل المثال، تصبح الحاجة إلى التنويع الاقتصادي أكثر إلحاحاً في ظل أسعار النفط المنخفضة، ومن شأن زيادة مشاركة النساء في القوة العاملة إنعاش سوق العمل المتهالكة، كما يمكن أن يسهم تعزيز الحوكمة والحد من الفساد في تنشيط الاستثمار المتباطئ وإتاحة الحيز اللازم لزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية. ولكن فرصة تنفيذ هذه التغييرات ستتقضي قريباً، مما يؤكد على ضرورة التحرك الفوري من جانب صناع السياسات.

الإطار ١: مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار: مقياس جديد للاضطرابات الاجتماعية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

خلال الثمانية عشر شهرا الأخيرة، بلغ مؤشر الاضطرابات الاجتماعية الجديد أعلى مستوياته خلال سنوات عديدة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وغالبا ما يشار إلى العوامل الاقتصادية بوصفها الدافع وراء الاحتجاجات وغيرها من أشكال الاضطرابات الاجتماعية، وتثبت البيانات صحة هذه المخاوف. غير أن التقدم المحرز نحو حل هذه القضايا كان بطيئا، وشهدت البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من النمو أدنى مستوياته الزيادة الأكبر في حجم الاضطرابات الاجتماعية النسبية. ويؤكد ذلك على ضرورة تنفيذ سياسات للحد من التضخم وبناء الحيز المالي اللازم للاستثمار والإنفاق الاجتماعي، وعلى أهمية الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تشجيع النمو الاحتوائي المنشئ لفرص العمل.

وتتنامي الاضطرابات الاجتماعية في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد ارتفع مؤخرا مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار عقب تراجع مطرد خلال ٢٠١٥-٢٠١٦، وإن كانت نتائج فرادى البلدان قد تتأثر بالعوامل السياسية (كالنظام السياسي) وبدرجة حرية الصحافة (الشكل البياني ١).^١ وشهد المؤشر ارتفاعا غير مسبوق خلال عدة سنوات في جميع البلدان تقريبا.

الشكل البياني ٢ مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة: مستويات الذروة في آخر ١٨ شهرا



المصادر: قاعدة بيانات Factiva، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ السودان بلغ الذروة القصوى في المؤشر في فبراير ٢٠١٩ (منذ يناير ٢٠٠٥).

الشكل البياني ١ مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة (المؤشر، متوسط متحرك لمدة ١٢ شهرا)



المصادر: قاعدة بيانات Factiva، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أعد هذا الإطار فيليب باريت وهورهي دي ليون ميراندا.

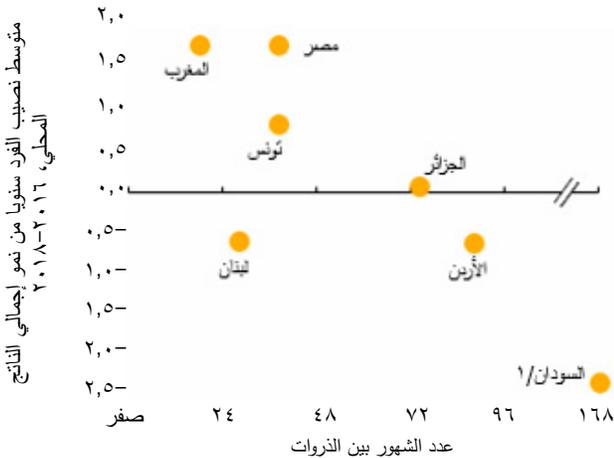
^١ يحسب مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار - الذي أعده المؤلفون - نسبة المقالات الصادرة في أهم المصادر الإخبارية والتي ترتبط بالمصطلحات الأساسية الواردة فيها بالاحتجاجات والمظاهرات وغير ذلك من أشكال الاضطرابات الاجتماعية. ويتضمن الإصدار الحالي من المؤشر الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والسودان، ومن المقرر توسيع نطاقه مستقبلا. ويغطي هذا المؤشر الفترة من يناير ٢٠٠٥ إلى فبراير ٢٠١٩، ويسجل ارتفاعات حادة خلال الفترات التي تشهد اضطرابات اجتماعية كبيرة. ورغم أن البيانات المتاحة تشير إلى أن المؤشر الرئيسي يعتمد على وسائل الإعلام الصادرة باللغة الإنجليزية، تظل النتائج ثابتة باستخدام المصادر العربية والفرنسية. كذلك تظل الأنماط الرئيسية ثابتة عند استخدام مصطلحات بحث ومصادر مختلفة. وتستننت وسائل التواصل الاجتماعي من هذه المصادر نظرا لتأثرها بالاتجاهات السائدة والمخاوف من إمكانية تحيزها ونقص البيانات المتاحة من خلالها. وللحصول على معلومات تفصيلية عن المنهجية، راجع الملحق على شبكة الإنترنت.

ويظهر هذا الاتجاه في الشكل البياني ٢ الذي يوضح الفترة بين مستوى الذروة الذي بلغه المؤشر في آخر ١٨ شهرا ومستوى الذروة السابق. وتدل الفترات الأكثر طولاً على حدة الاحتجاجات المعلنة في الأخبار مقارنة بالماضي القريب. وقد بلغت الاحتجاجات الأخيرة في السودان بالفعل مستويات غير مسبوقة. وفي المقابل، تدل الفترات الأقصر في حالة المغرب ولبنان ومصر على أن المصادر الإخبارية تتضمن عدداً أقل من مصطلحات السخط الاجتماعي مقارنة بالماضي القريب.

ويبدو أن السخط حيال الأوضاع الاقتصادية هو أحد الدوافع وراء الاضطرابات. ففي حين توجد عوامل عديدة تساهم في إذكاء الاضطرابات، غالباً ما تشير التقارير الإخبارية إلى حالة السخط حيال الأوضاع الاقتصادية والنواحي الإدارية، مثل البطالة ومحدودية الفرص والفساد وضعف الخدمات العامة.

وتعكس هذه الدوافع فيما يبدو في مقاييس الفرص الاقتصادية. فالعديد من مؤشرات النشاط الاقتصادي في هذه البلدان مخيبة للآمال، وهو ما قد يفسر جزئياً مخاوف المحتجين. وتحد القيود المفروضة على الائتمان من الفرص المتاحة أمام أصحاب المشروعات والشركات الصغيرة للنمو وتوفير فرص العمل. كذلك فإن القطاعات العامة الكبيرة التي تفتقر إلى الكفاءة تراحم أنشطة القطاع الخاص. وغالباً ما يكون الإنفاق الاجتماعي، كالإنفاق على الصحة والتعليم، منخفضاً مقارنة بالبلدان النظيرة (راجع الفصل ٢، الشكل البياني ٢-٧)، إلى جانب ضعف مؤشرات النظام القانوني الداعم لأنشطة الأعمال - مثل الوقت اللازم لتسوية حالات الإعسار وإنفاذ العقود.

الشكل البياني ٣
مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة ونصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي
(بعدد الشهور بين آخر أعلى قيمة سجلها المؤشر والذروة القصوى السابقة، وبالنسبة المئوية)



المصادر: قاعدة بيانات Factiva، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ السودان بلغ الذروة القصوى في المؤشر في فبراير ٢٠١٩ (منذ ٢٠٠٥).

علاوة على ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تقدماً محدوداً نحو تعزيز النمو وجعله أكثر احتواءً للجميع، وهو ما يرجع إلى ضعف التقدم المحرز في حل العديد من القضايا المرتبطة بالنتائج الاقتصادية والنواحي الإدارية. فعلى سبيل المثال، ظلت معدلات البطالة مرتفعة على نحو مزمن عبر المنطقة - لا سيما في البلدان المستوردة للنفط (راجع الفصل ٢، الشكل البياني ٢-١). وبالمثل، لم يطرأ أي تغيير يذكر في مجال مكافحة الفساد - مقيساً بمؤشرات الحوكمة العالمية. واتساقاً مع مخاوف المواطنين المعلنة في الأخبار، سجل المؤشر مؤخراً أعلى ارتفاعاته على الإطلاق مقارنة بالماضي في البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي أدنى مستوياته في السنوات القليلة الماضية (الشكل البياني ٣). وبالرغم من أن هذا الارتباط ليس دليلاً على وجود علاقة سببية، نظراً لإمكانية وجود مجموعة أخرى من العوامل غير الاقتصادية التي قد تسهم أيضاً في الاضطرابات الاجتماعية، فإنه يشير إلى أن دور القوى الاقتصادية في الاضطرابات الاجتماعية لا يمكن إغفاله.

ويؤكد تنامي الاضطرابات الاجتماعية على الحاجة الماسة إلى الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحقيق نمو احتوائي يزخر بفرص العمل. وكما أشير في أجزاء متفرقة من هذا التقرير، فإن التصدي لمخاوف المواطنين يتطلب تطوير البنية التحتية وتمكينهم من الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم بشكل أكبر، وتعزيز الحوكمة وتحسين الخدمات العامة، ومكافحة الفساد، وإتاحة فرصة أكبر للحصول على الائتمان لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص، وتوفير فرص العمل وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي. وقد تم إحراز تقدم إلى حد ما في هذا الصدد، ولكن توجد حاجة لجهود أكثر حسماً، لا سيما في مجال الحوكمة وإصلاح أسواق المنتجات. وتتوقف استمرارية النمو على استقرار الاقتصاد الكلي. ويؤكد ذلك على صعوبة المفاضلات التي يواجهها صناع السياسات بين إعادة بناء الموارد المالية الوقائية والتصدي لتحديات النمو على المدى المتوسط. وبالرغم من صعوبة تنفيذ الإصلاحات في ظل ضعف معدلات النمو والاضطرابات الاجتماعية، فإن إرجاءها قد يتسبب في تردي النتائج على المدى المتوسط.

١ - بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المصدرة للنفط: استشعار أثر تراجع أسعار النفط وزيادة تقلباتها

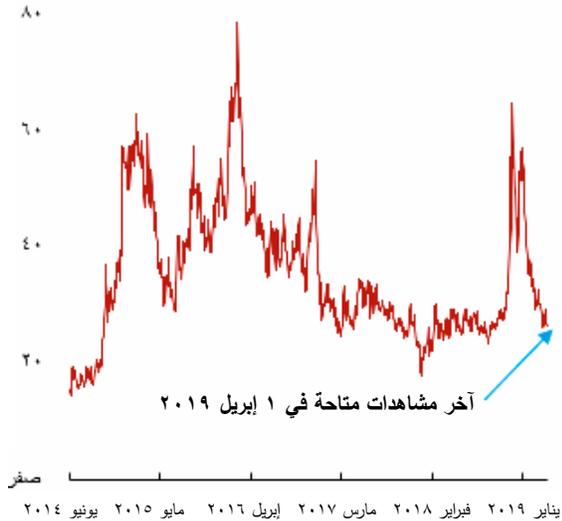
تشير التوقعات إلى أن النمو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المصدرة للنفط سيظل ضعيفا مقارنة بعام ٢٠١٨ نتيجة تراجع أسعار النفط والقيود المفروضة على إنتاج النفط وتباطؤ النمو العالمي. وستقع على عاتق صناع السياسات مهمة صعبة، ألا وهي مواصلة الضبط المالي مع الحفاظ على استمرارية النمو في ظل تزايد عدم اليقين بشأن البيئة الخارجية، بما في ذلك نوبات تقلب أسعار النفط التي يرجح استمرارها في الأجل القريب. وسيساعد ارتكاز سياسة المالية العامة على إطار متوسط الأجل في حماية الاقتصادات من تقلبات أسعار النفط وإعادة بناء الحيز المالي اللازم تدريجيا، كما سيمكن تنويع الاقتصادات وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق نمو أكبر وأكثر احتواء للجميع من خلال معالجة مواطن الضعف الهيكلي والتصدي للفساد، بما في ذلك زيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل.

التأقلم مع تقلبات أسعار النفط

وتراجعت آفاق النمو على المدى القريب في بلدان المنطقة المصدرة للنفط نتيجة اجتماع عدة عوامل شملت أسعار النفط المنخفضة والعوامل ذات الخصوصية القطرية والآثار المعاكسة على النمو غير النفطي من جراء تشديد الأوضاع المالية والنقدية المحلية. وبينما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحسنات ملموسة

ازدادت تقلبات أسعار النفط بدرجة كبيرة في نهاية العام الماضي. فعقب ارتفاعها بحوالي ٣٠% في الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠١٨ لتتجاوز ٨٠ دولارا أمريكيا للبرميل، تراجعت تراجعاً حاداً في الربع الرابع من العام نفسه، وبلغت تقلباتها مستويات لم يشهدها العالم منذ صدمات أسعار السلع الأولية في ٢٠١٤-٢٠١٥ (الشكل البياني ١-١).

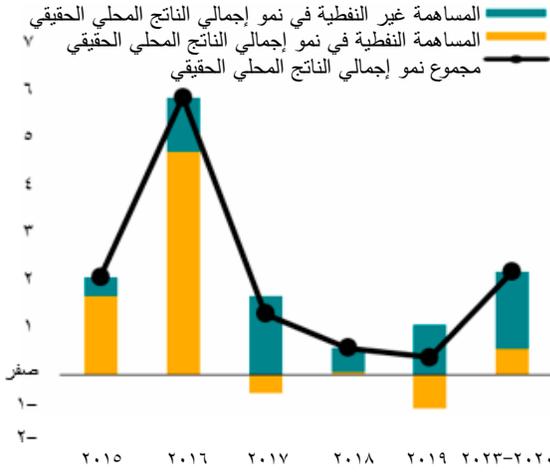
الشكل البياني ١-١:
مؤشر تقلبات أسعار النفط الخام في بورصة شيكاغو
لعقود الخيار
(المؤشر)



المصدر: مؤسسة Bloomberg Finance LP.
ملحوظة: يقاس مؤشر تقلبات أسعار النفط الخام في بورصة شيكاغو لعقود الخيار
توقعات السوق بشأن تقلبات أسعار النفط الخام خلال ٣٠ يوما.

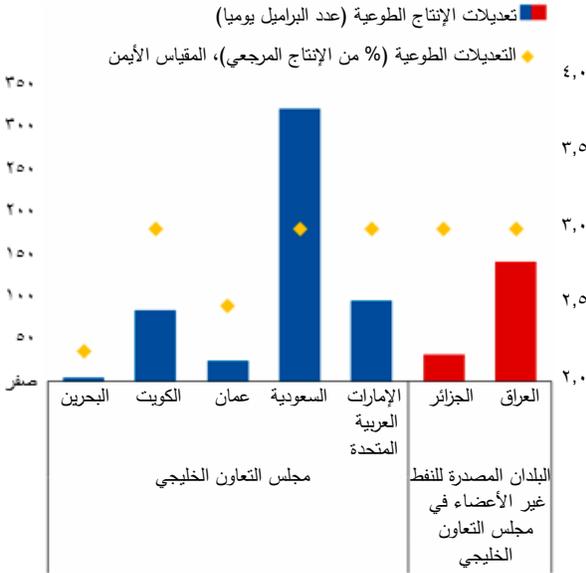
ويعكس تجدد تقلبات أسعار النفط اضطرابات العرض، والمخاوف بشأن النمو العالمي، والتغيرات التكنولوجية، وأوجه عدم اليقين بشأن الأوضاع الجغرافية السياسية. وتحديداً، شهد الربع الثالث من عام ٢٠١٨ تقلبات حادة في أسعار النفط العالمية نتيجة إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران، والإعفاءات اللاحقة، وزيادة إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط. ونتجت عن هذه التطورات اتفاقية ديسمبر ٢٠١٨ التي تم التوصل إليها خلال الاجتماع الخامس لوزراء البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك+) والتي فرضت قيوداً على إنتاج النفط حتى شهر يونيو على الأقل. ويبلغ حالياً سعر تداول النفط حوالي ٦٥ دولاراً أمريكياً للبرميل، أي أعلى قليلاً من المتوسط المتوقع لهذا العام (راجع قسم التطورات العالمية).

الشكل البياني ٢-١:
بلدان MENAP المصدرة للنفط: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل البياني ٣-١:
منظمة أوبك: تعديلات الإنتاج الطوعية (عدد البراميل يوميا و%)



المصادر: منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

السعودية، كما يُتوقع أن تسهم النفقات المرتبطة بمعرض إكسبو ٢٠٢٠ بدبي وخطة التنشيط المالي بأبو ظبي في دعم النمو على المدى القريب في الإمارات العربية المتحدة. وفي

في الحساب الجاري وأرصدة المالية العامة في عام ٢٠١٨، لن تستمر هذه المكاسب بسبب ضعف آفاق أسعار النفط.

ومن المرجح خلال الفترة المقبلة استمرار التقلبات الكبيرة والمزمنة في أسعار النفط بسبب عوامل تشمل عدم اليقين بشأن التوترات التجارية العالمية، والعقوبات المفروضة على إيران، واستراتيجية الإنتاج التي تتبعها منظمة البلدان المصدرة للنفط وقدرتها على الاستجابة لصددمات العرض غير المتوقعة. وفي الوقت نفسه، تشكل معدلات النمو العالمية المتباطئة والتوترات الجغرافية السياسية مخاطر إضافية كبيرة قد تؤدي إلى تطورات سلبية على مستوى المنطقة.

وفي ظل هذه البيئة، يقع على عاتق صناع السياسات مهمة صعبة، ألا وهي الحفاظ على استمرارية النمو مع مواصلة الضبط المالي التدريجي في ظل تزايد عدم اليقين بشأن الأوضاع الخارجية. ويجدر الترحيب بجهود الضبط المالي الأخيرة، وإن كانت لم تثمر بعد عن استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الطويل بسبب ضعف آفاق أسعار النفط. وفي ظل تراجع مستويات النمو الممكن، فإن جهود التنشيط المالي قد تكون غير قابلة للاستمرار ومكلفة، بل قد تؤدي إلى نتائج عكسية.

نمو منخفض

يُتوقع أن يبلغ النمو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المصدرة للنفط ٠,٤% في عام ٢٠١٩ (الشكل البياني ٢-١). ويعكس ذلك في الأساس التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي في إيران (بنسبة ٦%)، وتخفيض الإنتاج النفطي (حسب اتفاقية أوبك+ المبرمة في ديسمبر ٢٠١٨) (الشكل البياني ٣-١)، وتشديد الأوضاع المالية والنقدية المحلية في بعض البلدان.

- من المتوقع أن يطرأ تحسن طفيف في معدلات النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي ليبلغ ٢,١% في عام ٢٠١٩، مقابل ٢% في عام ٢٠١٨. ومن المرجح أن يسهم الإنفاق الحكومي وخطط البنية التحتية متعددة السنوات في دعم النشاط الاقتصادي إلى حد ما في الكويت والمملكة العربية

المتوسط في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي انقضاء التوترات الإقليمية تدريجياً. وفي حالة تصاعد التوترات، سيفرض ذلك مخاطر سلبية على الآفاق.

وعقب ارتفاع معدلات التضخم السنوية مؤقتاً خلال العام الماضي، يُتوقع تراجعها في عام ٢٠١٩ مع انحسار تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) وانخفاض سعر الصرف (إيران وليبيا واليمن) على التضخم.

كذلك سينتج عن التراجع المتوقع في أسعار النفط أثر سلبي على أرصدة الحساب الجاري، مما سيؤدي إلى تقاوم الضغوط الناتجة عن مستويات الإنتاج الملتزم بها وفق اتفاقية أوبك+ والعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. ويُتوقع تراجع رصيد الحساب الجاري للمنطقة من ٥,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ إلى ٠,٩% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام (الشكل البياني ١-٤)، مما يعكس زيادة المخاطر في البلدان التي تعاني بالفعل من ضعف أرصدها الخارجية (الجزائر والبحرين وعمان) ومواطن الضعف الناشئة في بلدان أخرى (إيران والعراق وليبيا).

وفي عام ٢٠١٨، كانت الأوضاع المالية العالمية أقل ملاءمة، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض السيادي الخارجي، لا سيما في البلدان التي يزداد فيها ضعف الأسس الاقتصادية الكلية (البحرين وعمان). ولكن السياسات التوجيهية الصادرة مؤخراً عن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ساهمت في تيسير الأوضاع المالية بدرجة ملحوظة (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). كذلك يرى المحللون السوقيون أن إدراج بلدان مجلس التعاون الخليجي في مؤشرات السندات العالمية من شأنه أن يؤدي إلى دخول تدفقات بقيمة ٤٠ مليار دولار أمريكي تقريباً خلال العام القادم أو نحو ذلك في ظل إعادة موازنة المؤسسات الاستثمارية لمحافظها. وقد يخفف ذلك مؤقتاً من الارتفاع في تكلفة القروض الناتج عن عدم اليقين بشأن الأوضاع الإقليمية وتقلبات أسعار النفط، مما سيعزز المكاسب المستمدة من تحسن الأوضاع المالية العالمية في الآونة الأخيرة. ويتيح ذلك الفرصة أيضاً للحصول على قروض إضافية، بينما

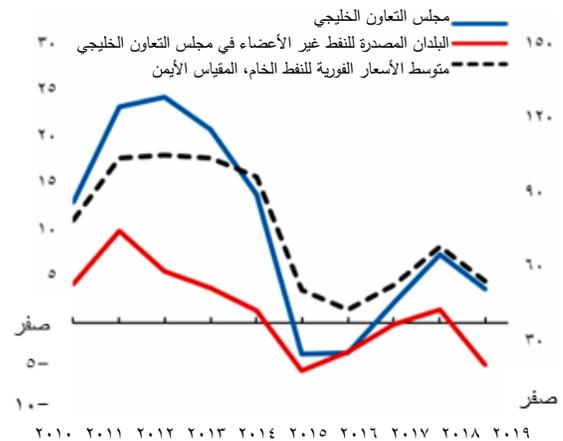
قطر، سيسهم بدء تشغيل مشروع برزان للغاز في دعم إنتاج المواد الهيدروكربونية، ولكن يُتوقع تراجع النمو غير الهيدروكربوني في عام ٢٠١٩. ويُتوقع كذلك تباطؤ النمو غير النفطي في البحرين نتيجة الضبط المالي المقرر في إطار برنامج التوازن المالي الذي وضعته السلطات.

• ويُتوقع أن يتراجع النمو بنسبة ١,٧% في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عقب تراجعها بنسبة ١,١% في عام ٢٠١٨. وينشأ ذلك في الأساس عن التطورات التي تشهدها إيران، حيث يُتوقع تقاوم حالة الركود، مما سيحد من النمو المتوقع بحوالي ١٠ نقاط مئوية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وفي الجزائر، يُتوقع أن يرتفع النمو ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠١٩ بفضل تعافي إنتاج النفط والغاز. وعلى المدى المتوسط، تعتمد التوقعات بدرجة كبيرة على مجموعة التصحيحات والإصلاحات اللازمة الذي أصبح تنفيذها غير مؤكد في الوقت الحالي بسبب التطورات السياسية الأخيرة. ومن المرجح أن يشهد اليمن تحسناً إلى حد ما في إنتاج النفط رغم الصراعات الجارية. أما النمو في العراق فسيدعمه التعافي من الصراعات وزيادة الإنفاق المالي وارتفاع الإنتاج النفطي إلى حد ما عقب الاتفاق المبرم بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن شروط الصادرات النفطية. وتفترض توقعات النمو على المدى

الشكل البياني ١-٤:

رصيد الحساب الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي وعلى أساس سعر البرميل بالدولار الأمريكي)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متوسط أسعار النفط الفورية هو متوسط سعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

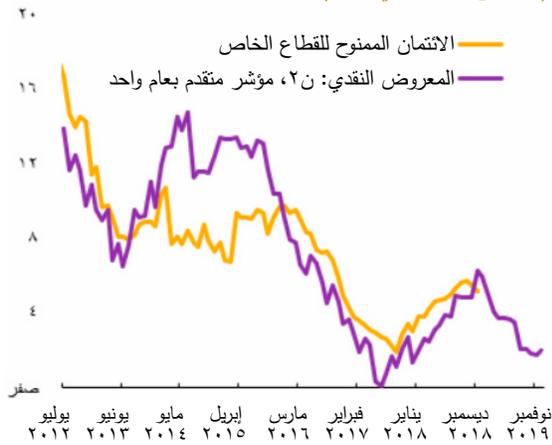
وفي ظل تراجع أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة وضعف أوضاع الطلب، يُتوقع تراجع الائتمان في معظم البلدان (الشكل البياني ٦-١). وبالرغم من أن بنوك المنطقة مستقرة بوجه عام بفضل ارتفاع مستويات الرسملة لديها، قد يؤدي تراجع السيولة إلى تقادم مواطن الضعف المتنامية في بعضها. وتحديداً، يمكن أن يؤدي انكشاف البنوك تجاه أسواق العقارات المتباطئة وضعف النمو غير النفطي إلى زيادة القروض المتعثرة في بعض البلدان (البحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة).

تباطؤ وتيرة الضبط المالي

بدأ الضبط المالي في المنطقة عام ٢٠١٤ عقب تراجع أسعار النفط، ولكن وتيرته تراجعت مع تعافي أسعار النفط العام الماضي، ويُتوقع استمرار تراجعها هذا العام بالرغم من الانخفاض المتوقع في أسعار النفط، بينما يُتوقع توسع المالية العامة في الجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية (الشكل البياني ١-٧). غير أن تباطؤ وتيرة الضبط المالي في ظل التراجع المتوقع في أسعار النفط قد يؤدي إلى تقادم مواطن الخطر على المدى القريب في بعض البلدان التي تعاني من ضيق الحيز المالي، بما في ذلك بسبب ارتفاع مستويات الدين العام.

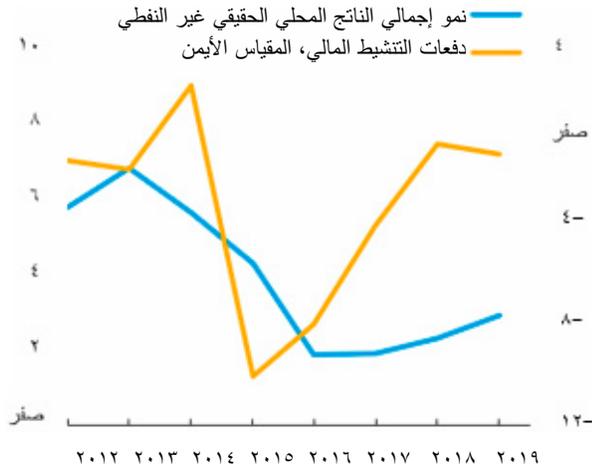
الشكل البياني ٦-١:

نمو المعروض النقدي ن ٢ والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (% على أساس سنوي مقارن)



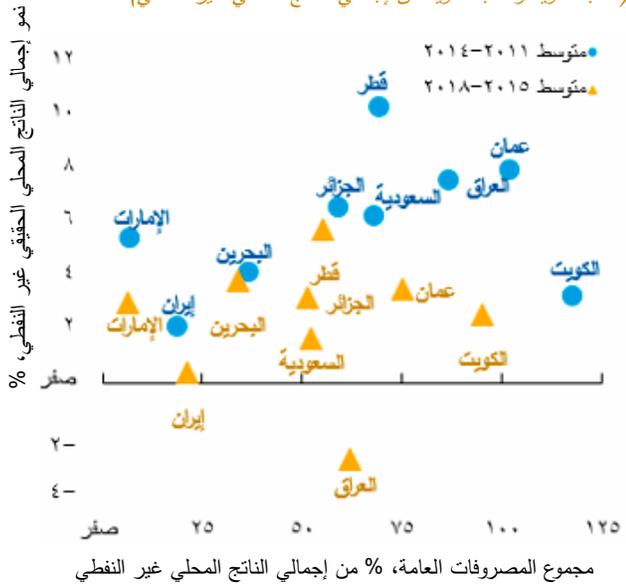
وفي الوقت نفسه، توجد بوادر على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو في السنوات الأخيرة بسبب هيمنة الآثار الناجمة عن الصدمات الخارجية، وعلى تراجع محتمل في مستويات النمو الممكن مقارنة بالفترة التي شهدت ارتفاع أسعار النفط ومستويات الاستثمار ومشاعر إيجابية قوية في الأسواق وتحسن البيئة الخارجية (الأشكال البيانية من ٨-١ إلى ١٠-١). وفي الوقت نفسه، لا تزال الأسعار المحققة لتعادل المالية العامة أعلى بكثير من المسار الحالي لأسعار النفط، بالرغم من تخفيضها مؤخراً في معظم البلدان (الشكل البياني ١١-١). ويتضح من ذلك حجم التحديات المالية الكبيرة التي تواجه المنطقة على المدى المتوسط نتيجة تراجع أسعار النفط المتوقعة، لا سيما في البلدان التي يزداد فيها حجم التزامات الدين (الشكل البياني ١٢-١).

الشكل البياني ٨-١:
مجلس التعاون الخليجي: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي ودفعات التنشيط المالي (كنسبة مئوية وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، متوسطات مرجحة)



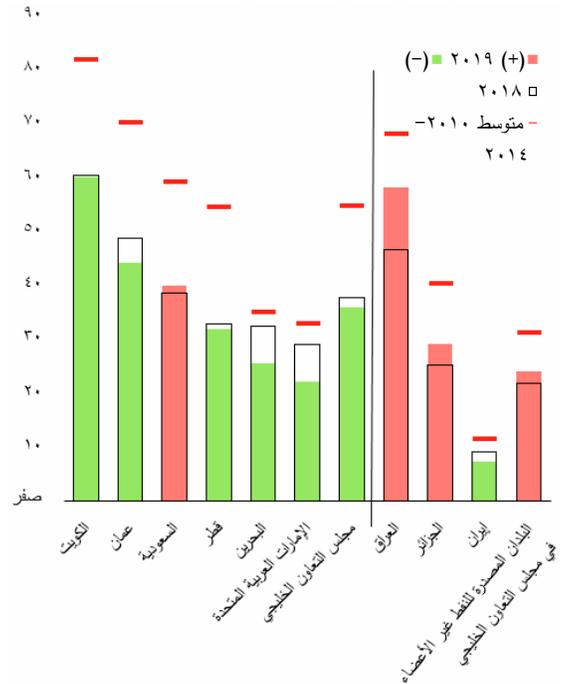
المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب دفعات التنشيط المالي باستخدام التغير في نسبة العجز الأولي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ويحسب الوزن الترجيحي لكل بلد على أساس إجمالي الناتج المحلي المعدل حسب تعادل القوى الشرائية.

الشكل البياني ٩-١:
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي ومجموع النفقات العامة (كنسبة مئوية وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٧-١:
عجز المالية العامة غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

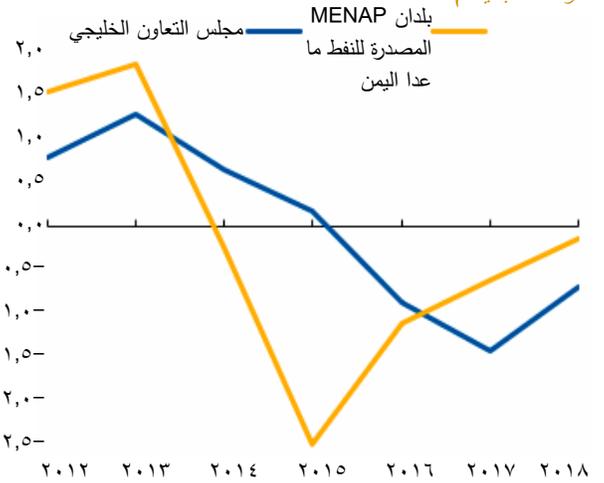


المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بالنسبة لعام ٢٠١٩، يدل اللون الأخضر على أن عجز المالية العامة غير النفطي أقل مقارنة بعام ٢٠١٨، ويدل اللون الأحمر على أن عجز المالية العامة غير النفطي أكبر مقارنة بعام ٢٠١٨.

الشكل البياني ١٠-١:

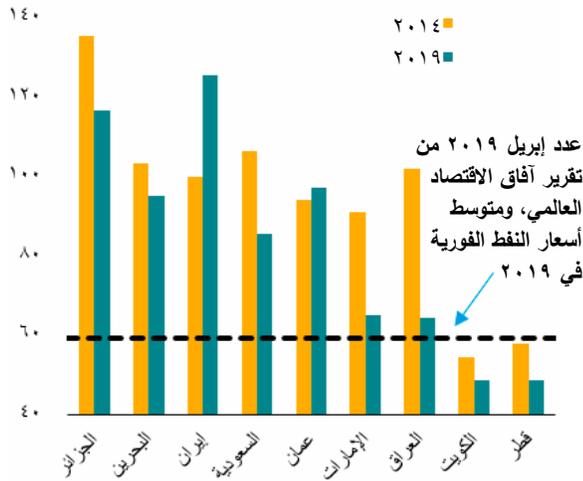
فجوة الناتج

(المكون الدوري في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، متوسطات بسيطة)



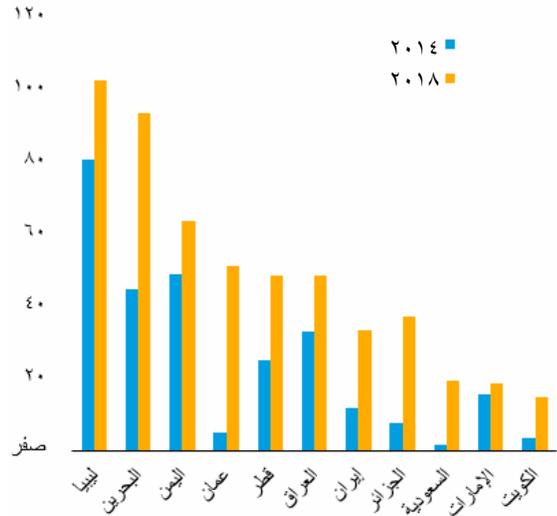
المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: فجوات الناتج هي المكونات الدورية في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٩. وتم حساب المكونات الدورية باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت ومعامل تمهيد يساوي ١٠٠. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل البياني ١١-١:
أسعار النفط المحققة لتعادل المالية العامة
(سعر البرميل بالدولار الأمريكي)



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متوسط أسعار النفط الفورية هو متوسط سعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

الشكل البياني ١٢-١:
مجموع دين الحكومة العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الحاجة إلى إصلاحات أكثر عمقا لإنعاش النمو

مع تزايد أوجه عدم اليقين بشأن آفاق أسعار النفط، وتنامي ضعف الأوضاع الخارجية، والتباطؤ المتوقع في معدلات النمو غير النفطي، يجب على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المصدرة للنفط استئناف التصحيح المالي التدريجي لإعادة بناء هوامش الأمان الوقائية، مع تعميق الإصلاحات الهيكلية وتوسيع نطاقها لتنويع الاقتصادات وتحقيق نمو أكبر وأكثر احتواء للجميع. وقد باتت الحاجة إلى ذلك أكثر إلحاحا في ظل تراجع فعالية نتائج النمو نتيجة تباطؤ وتيرة الضبط المالي، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب.

ويتعين استئناف تصحيح مراكز المالية العامة الأساسية لحين بلوغ مستويات الإنفاق التي يمكن الاستمرار في تحملها - ومواصلة التصحيح لاحقا لإعادة بناء الحيز المالي وحماية الاقتصادات من تقلبات أسعار النفط. ومع توافر الحيز المالي في البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أمكن تجنب تشديد إجراءات التشديد المالي المسابرة للاتجاهات الدورية عقب انهيار أسعار النفط.

غير أنه ينبغي أن يتوقف حجم التصحيح ووتيرته على الحيز المالي المتاح في كل بلد واحتياجاته التمويلية. وعلاوة على ذلك، نظرا لأن مستويات النمو الممكن في العديد من البلدان قد تكون أقل في الوقت الحالي مقارنة بفترات استمرار أسعار النفط المرتفعة، فإن جهود تشجيع النمو من خلال التنشيط المالي أو

قاعدة لإعداد الميزانيات متعددة السنوات) في مقاومة ضغوط الإنفاق ومواطن الخطر التي قد تنشأ عن استمرار نوبات تقلب أسعار النفط، كما سيبيح فرصة أكبر لضبط أوضاع المالية العامة على نحو داعم للنمو. علاوة على ذلك، فإن ضمان وجود إطار مالي عامة أكثر قابلية للاستمرار سيدعم تحسن أرصدة الحساب الجاري، لا سيما وأن أسعار النفط لا يرجح ارتفاعها على المدى القريب.

وفي الوقت نفسه، وفي ضوء ضعف آفاق أسعار النفط، ينبغي أن تكثف البلدان جهودها بهدف تنويع اقتصاداتها والحد من الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات. ولم تنجح النماذج التي تقود فيها الدولة قاطرة النمو، والتي عادة ما تميل إلى تفضيل المشروعات العامة الكبرى ومزاحمة ائتمان القطاع الخاص، في تحقيق النمو الواسع والمستمر اللازم لتوفير مزيد من الوظائف وجعل الاقتصاد أكثر احتواء للجميع. لذلك يتعين تعزيز دور القطاع الخاص في قيادة قاطرة النمو بغرض تحقيق نتائج أفضل للجميع، كما سيساعد ذلك في تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية غير الهيدروكربونية. وسيكون من الضروري ضمان تحقيق هذه النتائج من أجل توفير فرص عمل للقوى العاملة متسارعة النمو، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تشير حسابات خبراء الصندوق إلى أن المنطقة ستحتاج إلى توفير حوالي مليون وظيفة جديدة سنويا خلال السنوات الخمس القادمة على الأقل لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل (راجع دراسة Purfield and others 2018).

ولهذا الغرض، ينبغي أن تركز البلدان على تحسين جودة التعليم، وإصلاح أسواق العمل، وتوظيف المواطنين في القطاع الخاص، مع الحفاظ على التنافسية. وهناك حاجة أيضا لبذل مزيد من الجهود من أجل تحسين بيئة الأعمال في بعض البلدان، بما في ذلك من خلال وضع نظم قانونية لضمان وجود آليات حماية كافية ومحددة لمنع النزاعات وتسويتها، ومواصلة العمل على تحرير قوانين الملكية الأجنبية من القيود المتضمنة فيها.

وتستلزم مواطن الضعف التي تشوب نظم الحوكمة في المنطقة التدخل العاجل لحل قضايا الفساد والحوكمة. فعلى سبيل المثال،

إبطاء وتيرة الضبط المالي قد تثمر نتائج عكسية، لا سيما في البلدان ذات الأسس الاقتصادية الضعيفة (البحرين وعمان).

وللحد قدر الإمكان من التأثير المحتمل للضبط المالي اللازم على النمو في المدى القصير، يتعين النظر بعناية في تصميم استراتيجية التصحيح. ويعني ذلك المزج بين ضبط النفقات وإصلاحات الإيرادات مع تعزيز التقدم المحرز في مجالات مثل تنفيذ ضريبة القيمة المضافة وتقليص فواتير الأجور في القطاع العام في بعض البلدان. وتحديداً،

- ينبغي مواصلة جهود تعبئة الإيرادات. ويجدر في هذا السياق الترحيب بخطة عمان لتطبيق ضريبة القيمة المضافة عقب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين. وينبغي أن تنتظر البلدان أيضا في فرض ضرائب مباشرة، كضرائب الدخل والضريبة العقارية. وستساعد جهود مكافحة التحايل والتهرب الضريبيين في زيادة الإيرادات على المدى المتوسط.

- وينبغي أن تركز إصلاحات النفقات على تعزيز أطر إدارة الاستثمارات العامة لضمان تنفيذ استثمارات عامة عالية الجودة، مع السعي إلى ترشيد فواتير الأجور في القطاع العام والدعم، وزيادة الإنفاق الاجتماعي. وتحديداً، فإن البلدان التي لا يتوافر لها سوى حيز مالي محدود يجب أن تركز بوجه خاص على رفع كفاءة الإنفاق والاهتمام بمكونات الإنفاق. ويمكن دعم جهود الضبط المالي بتنفيذ إجراءات لزيادة شفافية المالية العامة وتعزيز نظم الإدارة المالية العامة.

وينبغي بوجه عام أن تعمل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان على عزل الإنفاق عن تطورات أسعار النفط وتجنب العودة إلى سياسات المالية العامة المسائرة للاتجاهات الدورية التي كانت تطبق في الماضي والتي نتجت عنها تقلبات مفرطة في النشاط الاقتصادي. وسيساعد ارتكاز سياسة المالية العامة على إطار مالي عامة متوسط الأجل يتسم بالقوة ويخدم هدفا واضحا (مثل نسبة الدين، أو هدف وسيط يستند إلى الرصيد الأولي غير النفطي، أو إرساء

السعودية). لذلك ينبغي وضع نهج أكثر شمولاً واتساقاً يتضمن ما يلي:

- **زيادة القدرة على الحصول على التمويل من خلال ضمان** توافر تمويل كاف يتلاءم مع احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إطار داعم لتعزيز عملية الاستعلام الائتماني والمنافسة المصرفية، وتطوير أسواق رأس المال لإتاحة فرصة أكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى مصادر تمويل جديدة (راجع دراسة Ben Ltaifa and others 2018).

- **تعزيز رأس المال البشري والبنية التحتية المادية من خلال** الإنفاق الفعال على التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية الأساسية، مثل النطاق الترددي الواسع، بغرض تعزيز قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة فرص حصولها على عوامل الإنتاج عالية الجودة.

- **خلق بيئة أكثر ملاءمة لممارسة أنشطة الأعمال من خلال** وضع أطر قانونية وتنظيمية وضريبية قوية، وتوفير فرص متكافئة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان عدالة المنافسة. وقد يساعد أيضاً في هذا الصدد تعزيز الحوكمة، بما في ذلك في مجالات الإدارة الضريبية والمشتريات الحكومية، وتقليل دور القطاع العام كمنافس في الاقتصاد.

سيمكن من خلال تنفيذ إجراءات مكافحة الرشوة وضمان النزاهة في نظم الحوكمة بالقطاع العام، بما في ذلك عن طريق معالجة قضايا تضارب المصالح، دعم جهود البلدان في مجال مكافحة الفساد والمساعدة في الحد من التكاليف المالية الناتجة عن الفساد (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الرائد المالي).

ومن خلال التركيز خصوصاً على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة إنتاجيتها، سيمكن المساعدة في توفير فرص العمل الضرورية. ولا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل أكثر من ٩٠% من الشركات وتعد أحد أهم مصادر خلق الوظائف، تساهم مساهمة محدودة نسبياً في الاقتصادات من حيث الناتج ومستويات التوظيف (راجع دراسة Blancher and others 2019، ودراسة Stepanyan and others التي تصدر قريباً).

وبالرغم من أن معظم بلدان المنطقة تفر بأهمية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن الإصلاحات لا تستند إلى نهج شامل وتتفاوت من حيث درجة تقدمها. فبعض البلدان وضعت استراتيجيات أو قوانين مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (البحرين والإمارات العربية المتحدة)، بينما تم تضمين هذه المشروعات في استراتيجيات أوسع نطاقاً أو في خطط التنمية الوطنية في بلدان أخرى (الجزائر وقطر والمملكة العربية

الإطار ١-١: مؤشرات الأوضاع المالية والنقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

سيكون من الضروري تحليل المعلومات المتاحة عن الأوضاع المالية بحيث يمكن لبلدان مجلس التعاون الخليجي وضع تقديرات أكثر دقة عن حالة الاقتصاد والاسترشاد بها في صنع القرارات المرتبطة بالسياسات. ويمكن استخدام مؤشر مصمم بدقة لقياس الأوضاع المالية والنقدية بحيث يكون بمثابة مؤشر مبكر للنشاط الاقتصادي غير النفطي المستقبلي.

وينطوي وضع مؤشر للأوضاع المالية والنقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي على عدد من التحديات. فعدم توافر بيانات حديثة كافية يحد من عدد المتغيرات التي يمكن إدراجها في المؤشر. ولا تتوفر بيانات عن أسعار المساكن إلا في حالة قطر والإمارات العربية المتحدة. وفي ظل عدم توافر بيانات عن توقعات التضخم، يصعب تحديد حجم العائدات الحقيقية المعدلة حسب التضخم. ولا يوجد مؤشر شهري للإنتاج الصناعي بحيث يمكن قياس القوة التنبؤية لمؤشر الأوضاع المالية والنقدية من خلال مقارنته بمؤشر عالي التواتر للنشاط الاقتصادي. وتنتهي البيانات المتاحة عن إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي لدبي في ٢٠١٧، ولا تتوفر أي بيانات عن إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي في عمان. ولا تتمتع أسواق السندات حتى الآن بالسيولة الكافية لإدراج تغيرات منحني العائد أو فروق أسعار العائد بين الأجل المختلفة في مؤشر الأوضاع المالية والنقدية.

لذلك يتضمن مؤشر الأوضاع المالية والنقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي المستخدم في هذا التقرير ما يلي:

- نمو النقود، ن ٢ (على أساس سنوي مقارن)، كمقياس للسيولة.
- سوق الأسهم (على أساس سنوي مقارن)، نظرا لأن أسعار الأسهم تؤثر على ثروات الأسر.
- سعر الفائدة الأساسي الحقيقي - يستخدم آخر معدل تضخم سنوي متاح كمؤشر بديل لتوقعات التضخم لحساب سعر الفائدة الأساسي الحقيقي للبنوك المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.
- سعر الصرف الفعلي الحقيقي - يدل ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي على تشديد الأوضاع المالية والنقدية التي يقيسها المؤشر، بينما يدل تراجعها على تيسير الأوضاع.
- أسعار المساكن (قطر والإمارات العربية المتحدة).

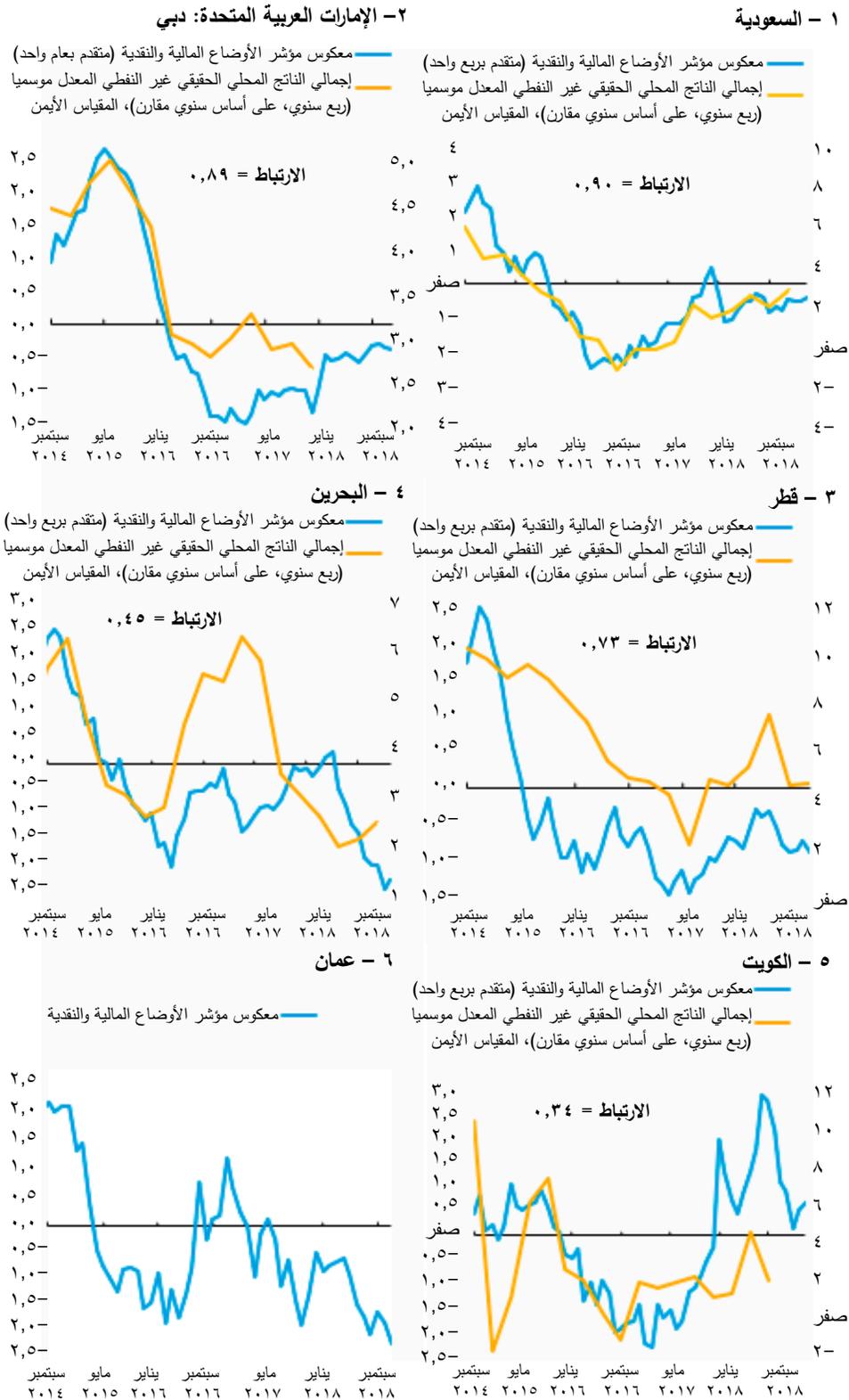
وتُعطي المتغيرات الأكثر تقلبا أقل وزن على الإطلاق. ويتم ترميز سلسلة البيانات من خلال طرح وسط مؤشر الأوضاع المالية والنقدية والقسم على انحرافه المعياري. وبالتالي فإذا كانت قيمة مؤشر الأوضاع المالية والنقدية أعلى (أقل) من صفر، يدل ذلك على تشديد (تيسير) الأوضاع المالية. ويستخدم هذا المؤشر، بوصفه مقياسا للنشاط، كمقياس مبكر أيضا لنمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

ويتضح من النموذج أن التيسير (التشديد) الذي يرصده المؤشر يتبعه ارتفاع (انخفاض) في النشاط غير النفطي بفاصل ربع سنة، وذلك في حالة توافر بيانات عن إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي. وبالنسبة للسعودية وقطر خصوصا، يوجد ارتباط قوي للغاية بين المؤشر، باعتباره مؤشرا مبكرا، ونمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وقد استمر التشديد الذي رصده المؤشر (تم استخدام معكوس المؤشر في الشكل البياني ١-١-١)، والذي بدأ في أواخر عام ٢٠١٧، ويرجح أن يؤدي إلى إبطاء النمو غير النفطي في أوائل عام ٢٠١٩ أيضا.

وأهم مسببات تشديد الأوضاع المالية والنقدية هي ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية وتراجع أسعار العقارات (قطر والإمارات العربية المتحدة) وأسعار الأسهم (البحرين ودبي وعمان) وتباطؤ نمو السيولة الناتج إلى حد ما عن خروج التدفقات الرأسمالية.

الشكل البياني ١-١-١:

مؤشرات الأوضاع المالية ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ربع السنوي على أساس سنوي مقارن (الارتباطات، آخر مشاهدات متاحة في ديسمبر ٢٠١٨)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢٠

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات	متوسط -٢٠٠٠ ٢٠١٥				
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١					
٣,٢	١,٥	١,٨	٢,٢	٥,٢	٤,٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٣	٢,٧	٢,٣	٣,١	٢,٣	٥,٧
منه النمو غير النفطى					
٠,٧-	٠,٩-	٢,٣	٠,٦-	٣,٩-	٨,٢
رصيد الحساب الجارى					
٤,٠-	٤,٩-	٣,١-	٥,٥-	٩,٥-	٢,٩
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٠	٩,٥	٩,٦	٧,٠	٥,١	٦,٥
التضخم (متوسط سنوي، %)					
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان					
٢,٨	٠,٤	٠,٦	١,٣	٥,٩	٤,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢,٩	٢,١	١,٢	٢,٥	١,٦	٦,٢
منه النمو غير النفطى					
١,٠	٠,٩	٥,٣	١,٦	٣,١-	١١,٦
رصيد الحساب الجارى					
٣,١-	٤,٢-	١,٩-	٥,١-	١٠,٤-	٥,٧
رصيد المالية العامة الكلى					
٨,٨	٩,٠	٩,٢	٣,٦	٤,٠	٦,٩
التضخم (متوسط سنوي، %)					
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، عدا بلدان الصراع					
٢,٠	٠,٠	٠,٤	١,٠	٥,٣	٤,٢
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢,٦	١,٧	٠,٩	٢,٧	٢,٣	٥,٩
منه النمو غير النفطى					
١,٦	١,٧	٥,٥	١,٥	٢,٥-	١٢,١
رصيد الحساب الجارى					
٢,٩-	٤,٠-	٢,٥-	٤,٩-	٩,٢-	٦,٢
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٦	٩,٦	٩,٨	٣,٥	٤,٥	٦,٨
التضخم (متوسط سنوي، %)					
منها: مجلس التعاون الخليجي					
٢,٨	٢,١	٢,٠	٠,٣-	٢,٣	٤,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٣	٢,٩	٢,٣	١,٩	١,٩	٦,٧
منه النمو غير النفطى					
٣,٤	٣,٩	٧,٣	٢,٥	٢,٨-	١٥,٣
رصيد الحساب الجارى					
٢,٢-	٣,١-	١,٧-	٥,٥-	١٠,٧-	٨,٦
رصيد المالية العامة الكلى					
٢,٤	٠,٤	٢,١	٠,٢	٢,١	٢,٧
التضخم (متوسط سنوي، %)					
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان					
٤,٠	٣,٦	٤,٢	٤,١	٣,٧	٤,٣
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٥,٣-	٦,١-	٦,٥-	٦,٧-	٥,٦-	٢,٢-
رصيد الحساب الجارى					
٦,٥-	٦,٨-	٦,٧-	٦,٥-	٧,٢-	٥,٦-
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٥	١٠,٥	١٠,٤	١٤,٤	٧,٥	٦,٠
التضخم (متوسط سنوي، %)					
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١					
٣,٢	١,٣	١,٤	١,٨	٥,٣	٤,٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٣	٢,٦	١,٩	٢,٨	٢,٠	٥,٨
منه النمو غير النفطى					
٠,٤-	٠,٥-	٣,١	٠,٣-	٤,٢-	٨,٨
رصيد الحساب الجارى					
٣,٦-	٤,٧-	٢,٨-	٥,٥-	١٠,٠-	٣,٦
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٣	٩,٨	١٠,٥	٧,٤	٥,٤	٦,٣
التضخم (متوسط سنوي، %)					
العالم العربى					
٣,٨	٢,٨	٢,٦	١,٤	٣,٦	٥,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٨	٣,٥	٣,٠	٢,٤	١,٨	٦,٢
منه النمو غير النفطى					
٠,٤-	٠,٦-	٢,٩	١,٠-	٥,٦-	٩,٨
رصيد الحساب الجارى					
٣,٥-	٤,٨-	٢,٦-	٦,٢-	١١,٤-	٤,٠
رصيد المالية العامة الكلى					
٥,٥	٤,٩	٦,٢	٦,٩	٤,٥	٣,٩
التضخم (متوسط سنوي، %)					

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس / ٢٠ مارس) حتى ٢٠١١ و ٢١ ديسمبر / ٢٠ ديسمبر في السنوات اللاحقة، وإيران (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو / يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

بلدان مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس.

العالم العربى: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

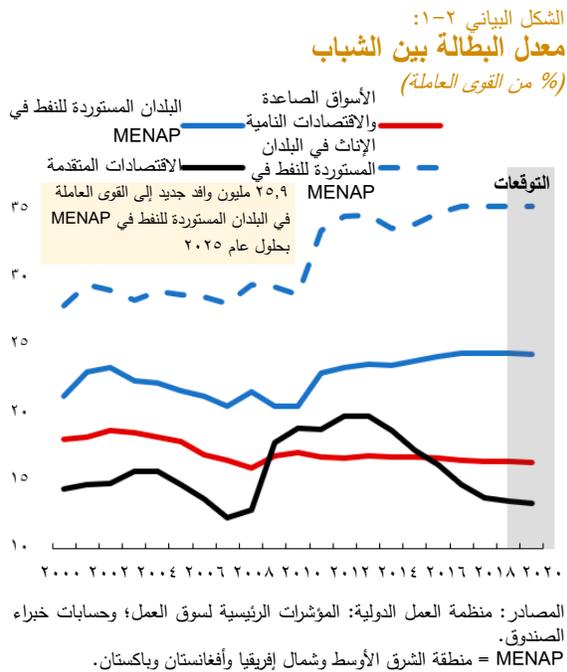
المراجع

- Angelopoulou, E., H. Balfoussia, and H. Gibson. 2013. “Building a Financial Conditions Index for the Euro Area and Selected Euro Area Countries: What Does It Tell Us about the Crisis?” European Central Bank Working Paper 154, Frankfurt.
- Ben Ltaifa, N., A. Alreshan, A. Bibolov, D. Kirti, A. Ndoeye, and E. Roos. 2018. “How Developed and Inclusive Are Financial Systems in GCC?” IMF Policy Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Blancher, N., M. Appendino, A. Bibolov, A. Fouejieu, J. Li, A. Ndoeye, A. Panagiotakopoulou, W. Shi, and T. Sydorenko. 2019. “Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia.” IMF Departmental Paper 19/02, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cakir, S. 2017. “Reforms to the Monetary Policy Framework.” IMF Country Report 17/63, International Monetary Fund, Washington, DC.
- English, W., K. Tsatsaronis, and E. Zoli. 2005. “Assessing the Predictive Power of Measures of Financial Conditions for Macroeconomic Variables.” BIS Paper 22, Bank for International Settlements, Basel.
- Erdem, M., and K. Tsatsaronis. 2013. “Financial Conditions and Economic Activity: A Statistical Approach.” *BIS Quarterly Review* (March).
- Gauthier, C., C. Graham, and Y. Liu. 2004. “Financial Conditions Indexes for Canada.” Bank of Canada Working Paper 22, Ottawa.
- Hatzius, J., P. Hooper, F. S. Mishkin, K. L. Schoenholtz, and M. W. Watson. 2010. “Financial Conditions Indexes: A Fresh Look after the Financial Crisis.” NBER Working Paper 16150, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Purfield, C., H. Finger, K. Ongley, B. Baduel, C. Castellanos, G. Pierre, V. Stepanyan, and E. Roos. 2018. “Opportunity for All: Promoting Growth and Inclusiveness in the Middle East and North Africa.” IMF Departmental Paper 18/11, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Stepanyan V., B. Baltabaev, A. Guscina, M. Zaher, L. Zhu, and T. Stone. 2018. “Trade and Foreign Investment—Keys to Diversification and Growth in the GCC.” IMF Policy Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Stepanyan, V., G. Abajyan, M. Alnasaa, and A. Ndoeye. Forthcoming. “Enhancing the Role of SMEs in the Arab World: Some Key Considerations.” International Monetary Fund, Washington, DC.

٢- البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: التعامل مع مواطن الضعف عندما تحيط أجواء عدم اليقين بالآفاق الاقتصادية

من المتوقع أن يظل النمو متواضعا نسبيا في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث لا يزال مقيدا باستمرار الجمود الهيكلي. ويحد الدين العام المرتفع في العديد من البلدان من الحيز المالي المطلوب لأوجه الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية بالغة الأهمية، كما يجعل الاقتصادات عرضة لأوضاع مالية أقل ملاءمة. ولا تزال الغيوم تكتنف الآفاق ملبدة بالغيوم نظرا لتصاعد التوترات التجارية العالمية وأجواء عدم اليقين في الأسواق المالية. وتزداد التوترات الاجتماعية في العديد من البلدان، حيث لا تزال البطالة مرتفعة كما ساءت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ويتعين استمرار إجراءات الضبط المالي الداعمة للنمو لإعادة بناء الهوامش الوقائية وتعزيز الصلابة، إلى جانب تكثيف الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الحوكمة لتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الاستثمار الخاص، وتوليد فرص العمل. وستساعد زيادة التكامل الإقليمي أيضا على دعم النمو على المدى المتوسط.

كيفية تحقيق التوازن بين مواطن الضعف على المدى القريب والتحديات على المدى المتوسط



من المتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي معتدلا خلال عام ٢٠١٩ في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مما يعكس ضعف البيئة الخارجية فضلا عن العوامل المحلية. ورغم أنه من المتوقع للنمو أن يرتفع بدرجة طفيفة على المدى المتوسط، فإنه لا يزال مقيدا بأوجه الجمود الهيكلي المستمرة في العديد من البلدان، وهو منخفض إلى درجة لا يمكن معها خفض البطالة بشكل فعال مع ارتفاع الضغوط الديمغرافية. ولا تزال البطالة مرتفعة خاصة بين الشباب (٢٤,٤% في عام ٢٠١٨) والإثاث (١٨,٩% عام ٢٠١٨) في المنطقة، كذلك لا تزال مشاركة الإثاث في القوى العاملة منخفضة للغاية (٢٦% في عام ٢٠١٨) (الشكل البياني ١-٢). وتزداد التوترات الاجتماعية في العديد من بلدان المنطقة (راجع الإطار ١-٢) حيث تأثرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بجهود الضبط المالي والتقدم المحدود في الإصلاحات الهيكلية.

وفي الوقت نفسه، زاد الدين العام بشكل كبير خلال العقد الماضي، مما يحد من الخيارات المتاحة على صعيد السياسة لمواجهة هذه التحديات. وتتفاقم المخاطر الناجمة عن ارتفاع مستويات الدين على المدى القريب بسبب آفاق النمو الأقل

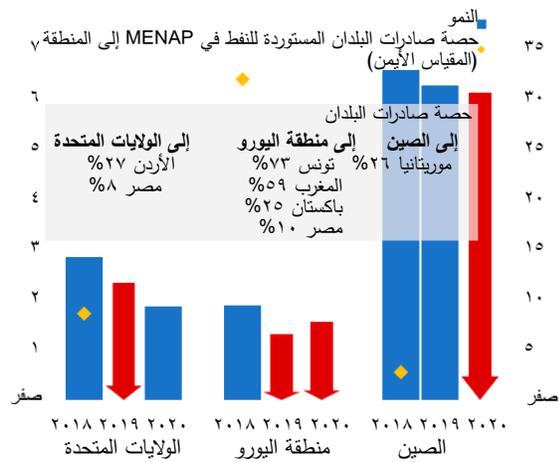
الاستثمارات الخاصة وتأخير الإصلاحات اللازمة لمعالجة المعوقات الهيكلية المستمرة أمام تنمية القطاع الخاص.

وقد تم تخفيض توقعات النمو بصورة مطردة في العديد من البلدان (الأردن، لبنان، المغرب، باكستان، السودان) في ظل ضعف البيئة الخارجية. فقد كان من المتوقع أن يصل النمو في المنطقة في عام ٢٠١٩ إلى ٤% في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، مقارنة بالتوقعات الحالية التي تشير إلى بلوغه ٣,٦%.

كذلك لا يزال ميزان المخاطر مائلا نحو التطورات السلبية، حيث تلقي التوترات التجارية العالمية بظلالها على آفاق النمو لدى أهم الشركاء التجاريين وتزيد من احتمالات عزوف المستثمرين عن المخاطر في الأسواق الصاعدة. وتحديدا فإن الحصة الكبيرة من صادرات البلدان المستوردة للنفط في المنطقة إلى الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تُعرض هذه البلدان (على سبيل المثال الأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان وتونس) إلى مخاطر التطورات السلبية بسبب انخفاض النمو. كذلك فإن الاعتماد الشديد على السياحة يعرض بعض البلدان (مصر، الأردن) إلى مخاطر تباطؤ النمو العالمي (الشكل البياني ٢-٣).

الشكل البياني ٢-٣:

النمو العالمي والإقليمي وحصص صادرات البلدان المستوردة للنفط في MENAP إلى المناطق (%)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات وجهة التجارة، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: تشير الأسهم الحمراء إلى تخفيض التوقعات عن عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

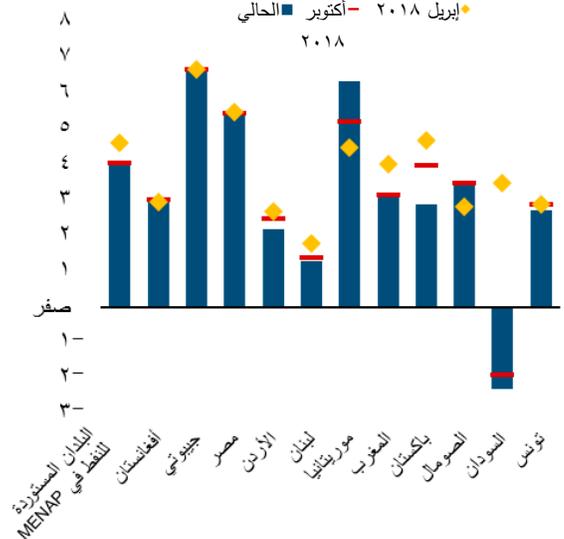
ملاءمة والأوضاع المالية العالمية الأكثر تقلبا، خاصة مع استحقاق مقدار كبير من الديون بالعملة الأجنبية خلال السنوات المقبلة. ويواجه صناع السياسات على نحو متزايد المفاضلة بين مواجهة تحديات النمو وإعادة بناء الهوامش الوقائية لتعزيز الصلابة في مواجهة المخاطر قريبة الأجل وذلك في ظل تراجع ديناميكية الدين.

استمرار النمو المتواضع وغير المتوازن

إن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، والذي يخفي التباين الكبير بين هذه البلدان، من المتوقع أن يتباطأ من ٤,٢% في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٦% في عام ٢٠١٩، قبل أن يعاود الارتفاع إلى ٤,٣% خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ (الشكل البياني ٢-٢). ويؤدي ضعف النمو في باكستان إلى انخفاض معدل النمو الكلي في المنطقة هذا العام، حيث يُتوقع أن تؤدي الاختلالات الاقتصادية الكلية الكبيرة وتحديات تصحيح السياسات الجارية إلى تباطؤ النمو في باكستان من ٥,٢% في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٩% في عام ٢٠١٩. كذلك لا تزال آفاق النمو في المنطقة مقيدة من جراء انخفاض

الشكل البياني ٢-٢:

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١٩ في بلدان MENAP المستوردة للنفط (%)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء الصندوق. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

لبنان، الصومال، سوريا)، والمخاوف الأمنية، وانخفاض الاستثمار العام عن مستواه المتوقع، والاختلالات الخارجية الكبيرة (لبنان، باكستان، السودان) (راجع الإطار ٢-١).

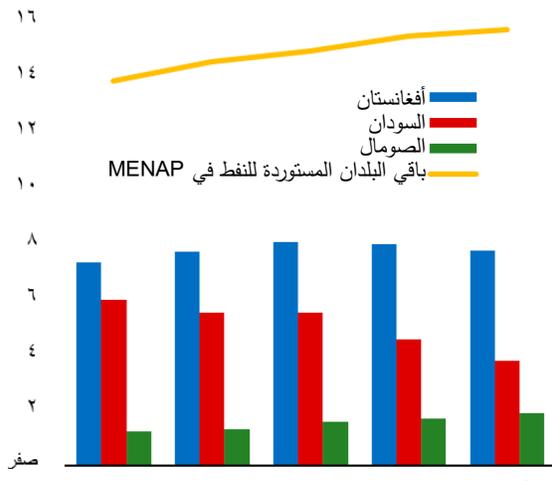
كذلك تؤدي أجواء عدم اليقين المرتبطة بالصراعات الجارية والمخاوف الأمنية إلى تعرض الآفاق الاقتصادية لمخاطر التطورات السلبية. ومن المتوقع أن تتأثر آفاق النمو على المدى المتوسط بأجواء عدم اليقين في المنطقة (أفغانستان، الأردن،

الإطار ٢-١: النمو في البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المنخفض في منطقة الشرق الأوسط والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

لا تزال البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المنخفض في المنطقة عُرضة للضغوط الناجمة عن استمرار الصراعات والفقر (أفغانستان، الصومال، السودان، سوريا، الضفة الغربية وقطاع غزة). وتشكل مواطن الضعف المرتبطة بالأمن خطراً أكبر على بعض هذه البلدان مقارنة بتباطؤ النشاط العالمي، حيث تشكل التجارة حصة أصغر نسبياً في إجمالي الناتج المحلي الكلي لهذه البلدان مقارنة بغيرها من البلدان المستوردة للنفط في المنطقة (راجع الشكل البياني ١-٢-١). غير أن تحويلات العاملين في الخارج تشكل نسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي لبعض البلدان منخفضة الدخل (كالصومال على سبيل المثال)، مما يزيد من المخاطر الناجمة عن التطورات العالمية.

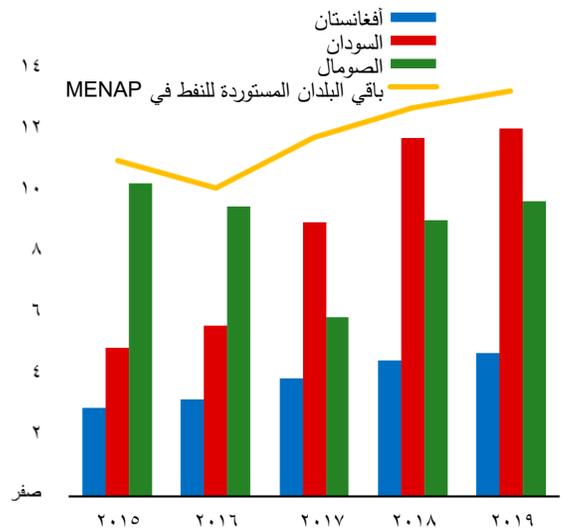
ولا تزال سياسة المالية العامة مقيدة بسبب ضعف تعبئة الإيرادات، رغم بعض التحسينات في مجال تحصيل الضرائب. وتعتمد البلدان اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية، كما أن الحاجة إلى الإنفاق على الخدمات العامة الأساسية تُضيق المجال أمام الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال القطاع المالي في مرحلة مبكرة للغاية من التطور. كذلك فإن الائتمان المقدم للقطاع الخاص منخفض للغاية لأن القطاع المالي يفتقر إلى القدرة على تقديم الائتمان وتمويل الاستثمار، الأمر الذي تزداد حدته مع ارتفاع علاوات المخاطر أثناء الصراعات. وتؤدي مواطن الضعف هذه، إلى جانب ارتفاع معدل النمو السكاني وقصور الطاقة الإنتاجية والمخاوف الأمنية، إلى ارتفاع مخاطر التوترات الاجتماعية. وإلى جانب ذلك فإن نزوح السكان يضع ضغطاً على البلدان المجاورة التي تواجه تحدي استيعاب اللاجئين من مناطق الصراع (على سبيل المثال الأردن، لبنان).

الشكل البياني ١-٢-٢:
الإيرادات الضريبية
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء الصندوق.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

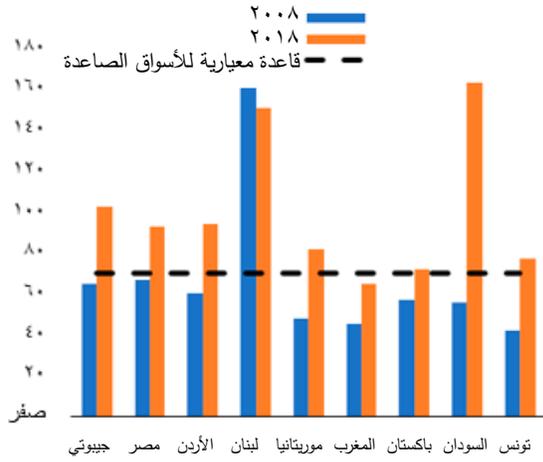
الشكل البياني ١-٢-١:
صادرات السلع
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء الصندوق.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل البياني ٢-٤:

إجمالي الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)

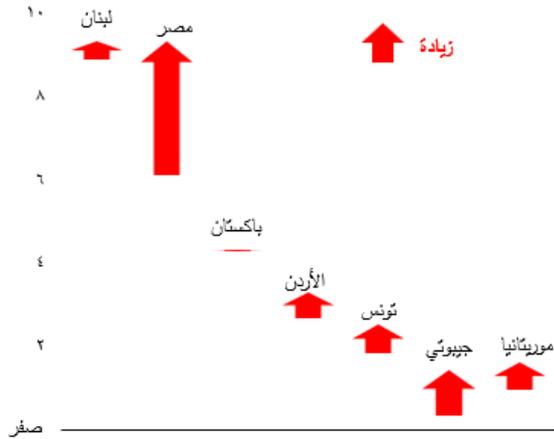


المصادر: السلطات الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: بيانات جيبوتي وموريتانيا تشمل الدين العام والدين المضمون من الحكومة.

الشكل البياني ٢-٥:

مصرفات الفوائد الحكومية

(التغير من متوسط ٢٠١٠-٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

انخفاض أسعار النفط عامل مساعد، ولكن مواطن الضعف الخارجية لا تزال قائمة

من المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري في المنطقة من ٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ إلى ٥,٩% و ٥,٢% في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي، حيث يساعد انخفاض أسعار النفط على تحسين معدلات التبادل التجاري في البلدان المستوردة للنفط. لكن رغم أن عجز الحساب الجاري في مصر والمغرب من المتوقع أن يتراجع إلى حوالي ٢% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٠، فإن العجز الخارجي لا يزال كبيراً في بلدان أخرى في المنطقة. ونظراً لأن أسعار النفط يُرجح أن تظل متقلبة في ظل التوترات الجغرافية السياسية المستمرة (راجع الفصل ١)، فإن استمرار تحسن معدلات التبادل التجاري غير مؤكد.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الصادرات في المنطقة إلى ٧% في عام ٢٠١٩ و ٦,٥% في عام ٢٠٢٠ وهو ما يرجع أساساً إلى انخفاض الطلب لدى أهم الشركاء التجاريين. وبينما يُتوقع أن يظل معدل نمو الصادرات مرتفعاً في مصر (مع استمرار التعافي من الصدمة التي تعرضت لها السياحة في وقت سابق والإنتاج الجديد من الغاز الطبيعي) - وأن يتحسن في الأردن (السياحة وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق نتيجة فتح الحدود الرئيسية والاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي) وموريتانيا (ارتفاع صادرات الحديد الخام والذهب) - من المتوقع أن يتباطأ نمو الصادرات في بلدان أخرى في المنطقة. ويؤدي تصاعد التوترات التجارية إلى تعرض كافة بلدان المنطقة إلى المزيد من مخاطر التطورات السلبية. ورغم أن تحويلات العاملين في الخارج تساعد على توفير احتياطي وقائي لتمويل العجز في الحساب الجاري في العديد من البلدان (المغرب، باكستان، الصومال)، هناك مخاطر تطورات سلبية من حدوث تباطؤ في البلدان المنشئة للتحويلات، معظمها في أوروبا أو مجلس التعاون الخليجي.

الدين العام المرتفع يزيد من المخاطر ويحد من الحيز المالي المتاح

رغم أن بلدان المنطقة قد اتخذت خطوات لتعزيز أوضاع المالية العامة في السنوات الأخيرة، زادت نسب الدين العام بشكل كبير

خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت بنسبة ٢٠% من متوسط إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠٨. وتتخطى معظم البلدان المستوردة للنفط في المنطقة بكثير المستوى الحدي للدين العام

المالية العامة للمساعدة على تعويض أثر انخفاض الطلب الخارجي على النمو على المدى القريب، كما يترك حيزا ماليا محدودا لتحسين البنية التحتية، والاستثمار في الصحة والتعليم، وبناء شبكة أمان مستدامة - وجميعها ضرورية لدعم النمو على المدى المتوسط وتخفيف التوترات الاجتماعية.

ويتعين تكثيف جهود الضبط المالي لإعادة بناء الهوامش الوقائية، ولكن ينبغي ضبط وتيرتها بدقة للتركيز على التصحيح المالي الداعم للنمو. وينبغي أن تسعى البلدان إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال ترشيد النفقات المتكررة للإبقاء على حيز مالي للإنفاق الرأسمالي والاجتماعي. فإتاحة القدر الكافي من الإنفاق العام على أغراض الرعاية الصحية والتعليم وشبكة الأمان الاجتماعي يمكن أن يساعد على تخفيف التوترات الاجتماعية (الشكل البياني ٢-٧). وينبغي إحلال التحويلات الاجتماعية الموجهة للمستحقين محل الدعم الذي يعود بالنفع بشكل غير متناسب على بعض شرائح السكان (على سبيل المثال، دعم

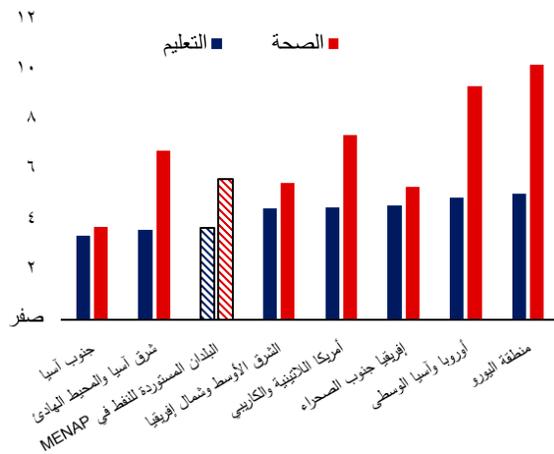
في الأسواق الصاعدة،^١ حيث يتجاوز ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي في مصر والأردن ولبنان والسودان (الشكل البياني ٢-٤). وقد أدت زيادة الاقتراض إلى ارتفاع مصروفات الفوائد، والحد من الحيز المالي المتاح، ومزامنة المصروفات الأخرى ذات الأولوية العالية (الشكل البياني ٢-٥). وإلى جانب ذلك، يتحمل العديد من البلدان مبالغ كبيرة من الديون بالعملة الأجنبية - حوالي ٢٧ مليار دولار - من المقرر أن تستحق في العامين المقبلين، مما يجعلها أكثر عرضة لتباطؤ آفاق النمو وتقلب الأسواق المالية (الشكل البياني ٢-٦). ورغم أن الضغوط المباشرة على التدفقات المالية قد خفت حدها في الشهور الأخيرة، لا تزال الأوضاع المالية العالمية تتسم بعدم اليقين ومن المرجح أن تكون أقل دعما بكثير مما كانت عليه خلال السنوات العديدة الماضية.

ويمثل ذلك خيارا متزايد الصعوبة بالنسبة لصناع السياسات حيث يوازنون بين مواجهة تحديات النمو وإعادة بناء الهوامش الوقائية لتعزيز الصلابة في مواجهة المخاطر على المدى القريب. ويحد الدين العام المرتفع من الخيارات المتاحة على صعيد سياسة

الشكل البياني ٢-٧:

الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة

(من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٧ أو أحدث البيانات المتاحة)

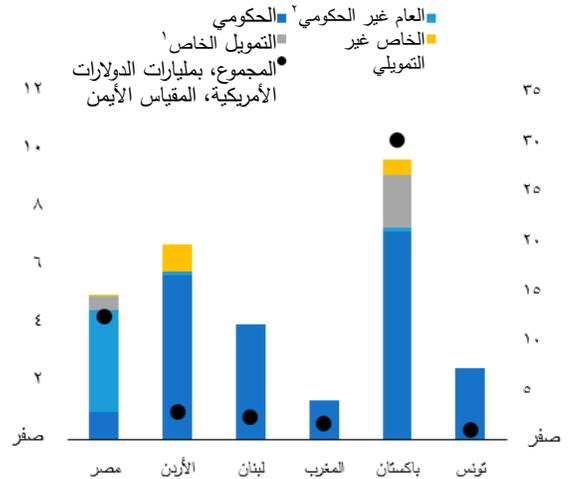


المصادر: معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)؛ ومنظمة الصحة العالمية، قاعدة بيانات الإنفاق الصحي العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل البياني ٢-٦:

الدين الخارجي المستحق في ٢٠٢٠-٢٠١٩

(من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصادر: مؤسسة Dealogic، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء الصندوق. ^١ كل من التمويل العام والخاص لمصر. ^٢ يشمل البنك المركزي المصري.

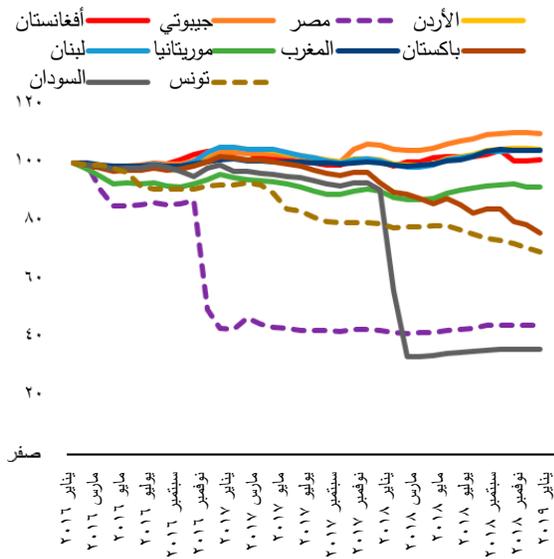
معرضة لدرجة أكبر من مخاطر المديونية الحرجة حيث يتجاوز الدين العام ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي.

^١ تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام في البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق الصادر عن الصندوق يُعتبر أن بلدان الأسواق الصاعدة

دور يُذكر للسياسة النقدية في البلدان التي تتبع نظام ربط سعر الصرف أو مجلس العملة (جيبوتي، الأردن، لبنان). وتُضيق المرونة المحدودة في سعر الصرف من المجال المتاح أمام السياسة النقدية وتضع عبئا أكبر على سياسة المالية العامة. والبلدان التي تطبق أسعار صرف أكثر مرونة تكون أكثر قدرة على استيعاب الصدمات الخارجية وحماية القدرة التنافسية الخارجية. وتوفر تحركات سعر الصرف لصناع السياسات أداة للتصحيح إذا كانت سياسة المالية العامة والسياسة النقدية التقليدية مقيدتين (الشكل البياني ٢-٨). غير أن عمليات التصحيح الكبيرة المنفصلة في سعر الصرف عند تزايد الضغوط تكون أكثر إرباكا من المرونة بمرور الوقت.

ولتعزيز الصلابة، ينبغي للسلطات أيضا أن تواصل تقوية القطاعات المصرفية، بما في ذلك من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية ونظم الإعسار. وعندما تكون أوضاع النمو والأوضاع المالية أقل ملاءمة، يمكن أن تظهر هشاشة القطاع المصرفي وتؤدي المخاطر إلى تزايد الضغوط على المالية العامة. ويتعين أيضا بذل المزيد من الجهود في العديد من البلدان

الشكل البياني ٢-٨:
مؤشر أسعار الصرف الفعلية الاسمية
(يناير ٢٠١٦ = ١٠٠)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نظام نشرات المعلومات الدولية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الوقود في السودان وتونس والدعم المتبادل للكهرباء في الأردن)، بينما يمكن أن تؤدي إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة (مصر، باكستان) إلى زيادة فعالية الإنفاق. وبالنسبة للبلدان التي يكون فيها مستوى تحصيل الضرائب منخفضا (أفغانستان، باكستان، السودان)، هناك أيضا مجال كبير لتحسين تعبئة الإيرادات، بما في ذلك عن طريق إلغاء الإعفاءات المشوّهة؛ وفرض الضرائب على شرائح السكان الأكثر ثراء، مثل فرض ضرائب على الممتلكات والثروة؛ وتوسيع القاعدة الضريبية؛ والحد من العمل في القطاع غير الرسمي.

وهناك مجال واضح لتحسين فعالية وكفاءة المؤسسات العامة، مما يؤدي إلى تحسين عملية تحصيل الضرائب وجودة الإنفاق. كذلك فإن شفافية الموازنة في المنطقة منخفضة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى، مما يؤكد أهمية المبادرات التي تهدف إلى الحد من الفساد وزيادة ثقة الجمهور في مؤسسات المالية العامة. ويمكن أن يساعد التوسع في استخدام التكنولوجيا أيضا على زيادة الامتثال الضريبي وتحسين فعالية وحوكمة مؤسسات المالية العامة (راجع IMF 2017a). ولتحقيق أقصى قدر من هذه المنافع، يتعين تطوير القدرات المؤسسية، وتيسير الحصول على الخدمات الرقمية، ومعالجة المخاوف المتعلقة بالخصوصية والأمن الإلكتروني.

ضيق الحيز النقدي رغم الضغوط التضخمية المتواضعة

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في المنطقة بدرجة طفيفة ليصل إلى ١١,٣% في عام ٢٠١٩، وهو ما يرجع أساسا إلى ارتفاع معدل التضخم في مصر (إصلاح دعم الوقود) وباكستان (انخفاض سعر الصرف). وبشكل عام، من المتوقع أن يظل التضخم مستقرا إلى حد كبير، مدعوما بانخفاض أسعار الطاقة، حيث يُتوقع أن تشهد معظم بلدان المنطقة تضخما أحادي الرقم (أقل من ٣% في أفغانستان، والأردن، ولبنان، والمغرب).

ورغم أن السلطات النقدية في المنطقة واصلت إلى حد كبير اتخاذ موقف محايد على صعيد السياسات (باستثناء مواقف السياسة النقدية الأكثر تشددا في مصر، وباكستان، وتونس)، فإن هناك تباينا في إمكانية استخدام سياسات نقدية أكثر دعما. ولا يوجد

زيادة فرص الحصول على الائتمان: لا يزال الائتمان المقدم للقطاع الخاص منخفضا في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، حيث يقيد جزئيا نظام مصرفي غير متطور بما فيه الكفاية وغير قادر على القيام بفعالية بدور الوسيط لتوفير المدخرات المحلية اللازمة للاستثمار الإنتاجي في العديد من البلدان (الشكل البياني ١٠-٢). وغالبا ما تقدم البنوك خدماتها بشكل أساسي للشركات الكبيرة المعروفة؛ ولا تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقروض العقارية، والتمويل الاستهلاكي سوى نسبة محدودة من أنشطتها (الشكل البياني ١١-٢). ويعكس ذلك جزئيا أوجه القصور في الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بحقوق الملكية، وإنفاذ العقود، والمعلومات الائتمانية، والإعسار، وإنفاذ الضمانات، وهو ما يثني البنوك عن الإقراض في هذه المجالات. كذلك فإن الإجراءات المرهقة لتسجيل الممتلكات في العديد من البلدان لا تزال تشكل عقبة أساسية أمام تطوير السوق العقارية. ومن شأن التوسع في تطوير القطاع المالي أن يدعم استثمارات القطاع الخاص. ومن شأن زيادة فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان أن يشجعها أيضا على الانتقال إلى القطاع الرسمي، مما يحد من حجم النشاط غير الرسمي في الاقتصاد ويساعد على توسيع القاعدة الضريبية (راجع

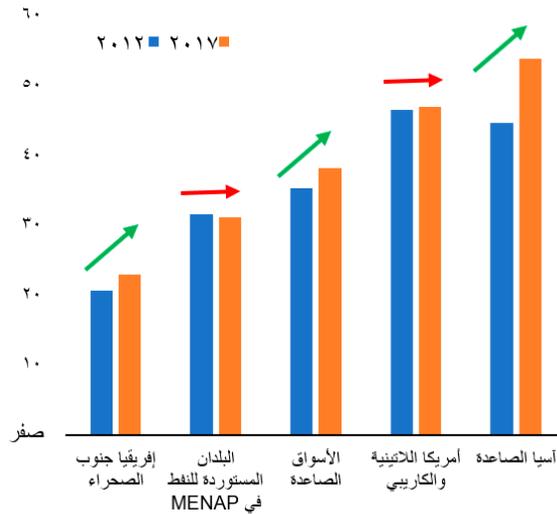
(السودان، تونس) لتقوية أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحيلولة دون قطع علاقات المراسلة المصرفية.

التركيز على الإصلاحات الهيكلية لتحسين آفاق النمو

مع ضيق الحيز المالي والنقدي المتاح تزداد أهمية الإصلاحات الهيكلية لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط، والمساعدة على خلق فرص العمل في القطاع الخاص، وتعزيز الشمول. ولا يزال الاستثمار الخاص في مختلف بلدان المنطقة منخفضا نسبيا؛ لذا فإن خلق بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار الخاص سيتطلب تحسين البنية التحتية والتعليم، وتعزيز الحوكمة والمؤسسات، وزيادة فرص الحصول على الائتمان (الشكل البياني ٩-٢).

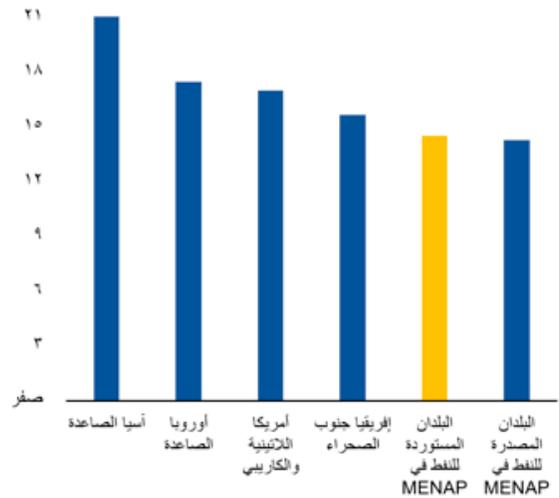
وفي ظل وجود بيئة خارجية أكثر صعوبة وتوترات اجتماعية ناشئة، قد يحدث تقاعس في مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي لن تؤثر تأثيرا مباشرا على النمو. لكن من الضروري إحرار تقدم في الإصلاحات قبل أن تصبح الأوضاع أكثر صعوبة. وسوف يستمر تفاقم الانقسامات الاجتماعية إذا لم تتم معالجة التحديات متوسطة الأجل، مما يزيد من مخاطر التصحيح غير المنظم.

الشكل البياني ١٠-٢:
الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية؛ وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل البياني ٩-٢:
نسب الاستثمار الخاص حسب المناطق
(متوسط ٢٠٠٠-٢٠١٨، % من إجمالي الناتج المحلي)



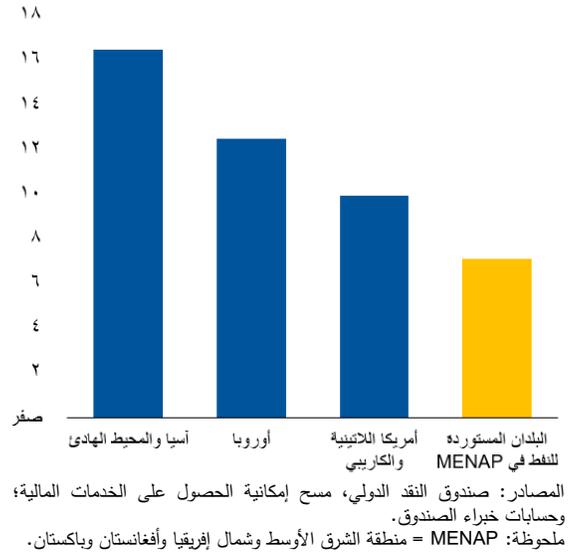
المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

القوى العاملة الماهرة وإصلاحات سوق العمل: إن نقص المهارات وعدم اتساقها مع متطلبات سوق العمل، إلى جانب عدم كفاءة أسواق العمل، ينطوي على تكاليف إنتاجية كبيرة ويحد من قدرة الشركات على المنافسة بفعالية وتوليد فرص العمل. ولا يزال التحصيل العلمي ونتائج التعلم في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة عند مستويات منخفضة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى. إن رفع كفاءة الإنفاق على التعليم الذي يوفر المهارات المطلوبة في القوى العاملة يمكن أن يساعد على رفع الإنتاجية وتوليد نمو أكثر احتواءً وعدالة. وإلى جانب ذلك، يمكن أن يؤدي إصلاح القواعد التنظيمية لزيادة مرونة سوق العمل إلى تحسين الديناميكية وتيسير تنمية القطاع الخاص. ويتعين تصحيح تكلفة العمالة أيضا (على سبيل المثال، مساهمات العاملين المرتفعة في الأردن) لتحسين نتائج التوظيف.

إصلاحات سوق المنتجات والمنافسة السوقية: إن وجود بيئة أعمال أكثر تنافسية تقوم فيها الدولة بدور أصغر من شأنه تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتوجيه رأس المال نحو قطاعات أكثر إنتاجية. وتؤدي الأسعار الجبرية، ودعم الكهرباء والوقود (الأردن، لبنان، السودان، تونس)، وعدم كفاءة الشركات المملوكة للدولة (باكستان، تونس) إلى كبح المنافسة وتحويل اتجاه الموارد إلى مجالات أقل إنتاجية.

التكامل الإقليمي: يشير تحليل صندوق النقد الدولي إلى أن زيادة التكامل في بلدان منطقة المغرب العربي سيخلق سوقا إقليمية تضم حوالي ١٠٠ مليون نسمة بمتوسط دخل حوالي ٤٠٠٠ دولار للفرد بالقيمة الاسمية (راجع IMF 2019). ويمكن أن يسهم التكامل بين بلدان المغرب العربي في زيادة النمو في كل بلد من هذه البلدان بمقدار نقطة مئوية في المتوسط على المدى الطويل.

الشكل البياني ٢-١١:
القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي القروض المصرفية حسب المنطقة، ٢٠١٦ (%)



دراسة Blancher and others 2019؛ ودراسة Stepanyan and others، قيد الإصدار).

تحسين بيئة الأعمال والحوكمة: أصدرت عدة بلدان تشريعات بهدف تيسير تأسيس الشركات وإدارتها (مصر، الأردن، المغرب، تونس) (عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي). وإلى جانب ذلك فإنه مع إدراك أن الفساد يمكن أن يبطئ وتيرة الإصلاح، والقيام بالأعمال، والاستثمار الخاص (راجع IMF, 2017b)، تركز بعض البلدان على الحد من الفساد من خلال الإصلاح التشريعي (أفغانستان، مصر، موريتانيا، تونس) (عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي). وتشمل مزايا الحد من الفساد الحد من تسرب الإيرادات، وزيادة كفاءة الإنفاق العام، ورفع جودة التعليم العام والبنية التحتية (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الرائد المالي). ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود الواضحة لتعزيز الحوكمة وتحسين فعالية أطر مكافحة الفساد وغسل الأموال في المنطقة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢٠

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات	متوسط -٢٠٠٠ ٢٠١٥				
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١					
٣,٢	١,٥	١,٨	٢,٢	٥,٢	٤,٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٣	٢,٧	٢,٣	٣,١	٢,٣	٥,٧
منه النمو غير النفطى					
٠,٧-	٠,٩-	٢,٣	٠,٦-	٣,٩-	٨,٢
رصيد الحساب الجارى					
٤,٠-	٤,٩-	٣,١-	٥,٥-	٩,٥-	٢,٩
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٠	٩,٥	٩,٦	٧,٠	٥,١	٦,٥
التضخم (متوسط سنوي، %)					
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان					
٢,٨	٠,٤	٠,٦	١,٣	٥,٩	٤,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢,٩	٢,١	١,٢	٢,٥	١,٦	٦,٢
منه النمو غير النفطى					
١,٠	٠,٩	٥,٣	١,٦	٣,١-	١١,٦
رصيد الحساب الجارى					
٣,١-	٤,٢-	١,٩-	٥,١-	١٠,٤-	٥,٧
رصيد المالية العامة الكلى					
٨,٨	٩,٠	٩,٢	٣,٦	٤,٠	٦,٩
التضخم (متوسط سنوي، %)					
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، عدا بلدان الصراع					
٢,٠	٠,٠	٠,٤	١,٠	٥,٣	٤,٢
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢,٦	١,٧	٠,٩	٢,٧	٢,٣	٥,٩
منه النمو غير النفطى					
١,٦	١,٧	٥,٥	١,٥	٢,٥-	١٢,١
رصيد الحساب الجارى					
٢,٩-	٤,٠-	٢,٥-	٤,٩-	٩,٢-	٦,٢
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٦	٩,٦	٩,٨	٣,٥	٤,٥	٦,٨
التضخم (متوسط سنوي، %)					
منها: مجلس التعاون الخليجي					
٢,٨	٢,١	٢,٠	٠,٣-	٢,٣	٤,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٣	٢,٩	٢,٣	١,٩	١,٩	٦,٧
منه النمو غير النفطى					
٣,٤	٣,٩	٧,٣	٢,٥	٢,٨-	١٥,٣
رصيد الحساب الجارى					
٢,٢-	٣,١-	١,٧-	٥,٥-	١٠,٧-	٨,٦
رصيد المالية العامة الكلى					
٢,٤	٠,٤	٢,١	٠,٢	٢,١	٢,٧
التضخم (متوسط سنوي، %)					
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان					
٤,٠	٣,٦	٤,٢	٤,١	٣,٧	٤,٣
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٥,٣-	٦,١-	٦,٥-	٦,٧-	٥,٦-	٢,٢-
رصيد الحساب الجارى					
٦,٥-	٦,٨-	٦,٧-	٦,٥-	٧,٢-	٥,٦-
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٥	١٠,٥	١٠,٤	١٤,٤	٧,٥	٦,٠
التضخم (متوسط سنوي، %)					
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١					
٣,٢	١,٣	١,٤	١,٨	٥,٣	٤,٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٣	٢,٦	١,٩	٢,٨	٢,٠	٥,٨
منه النمو غير النفطى					
٠,٤-	٠,٥-	٣,١	٠,٣-	٤,٢-	٨,٨
رصيد الحساب الجارى					
٣,٦-	٤,٧-	٢,٨-	٥,٥-	١٠,٠-	٣,٦
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٣	٩,٨	١٠,٥	٧,٤	٥,٤	٦,٣
التضخم (متوسط سنوي، %)					
العالم العربى					
٣,٨	٢,٨	٢,٦	١,٤	٣,٦	٥,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٨	٣,٥	٣,٠	٢,٤	١,٨	٦,٢
منه النمو غير النفطى					
٠,٤-	٠,٦-	٢,٩	١,٠-	٥,٦-	٩,٨
رصيد الحساب الجارى					
٣,٥-	٤,٨-	٢,٦-	٦,٢-	١١,٤-	٤,٠
رصيد المالية العامة الكلى					
٥,٥	٤,٩	٦,٢	٦,٩	٤,٥	٣,٩
التضخم (متوسط سنوي، %)					

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس / ٢٠ مارس) حتى ٢٠١١ و ٢١ ديسمبر / ٢٠ ديسمبر في السنوات اللاحقة، وإيران (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو / يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

بلدان مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس.

العالم العربى: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

المراجع

Blancher, N., M. Appendino, A. Bibolov, A. Fouejieu, J. Li, A. Ndoye, A. Panagiotakopoulou, W. Shi, and T. Sydorenko. 2019. “Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia.” IMF Departmental Paper 19/02, International Monetary Fund, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2017a. *Digital Revolutions in Public Finance*. Washington, D.C.

_____. 2017b. “The Role of the Fund in Governance Issues—Review of the Guidance Note—Preliminary Considerations.” Washington, D.C.

_____. 2019. “Economic Integration in the Maghreb: An Untapped Source of Growth” IMF Departmental Paper, Washington, DC.

Stepanyan, V., G. Abajyan, M. Alnasaa, and A. Ndoye., A. Forthcoming. “Enhancing the Role of SMEs in the Arab World: Some Key Considerations.” International Monetary Fund, Washington, DC.